

القسم الأول

حكم دية المرأة



## حكم دية المرأة

### أولاً: حكم دية المرأة في النفس:

لم يرد في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح دليل (نص) في تنصيف دية المرأة، وإنما الدليل هو إجماع الصحابة - ومن بعدهم الفقهاء - على تنصيف ديتهما في النفس، فتكون نصف دية الرجل، وأما ديتهما فيما دون النفس فظهر فيها ثلاثة أقوال في عهد الصحابة: الأول هو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه وقد تبعتهما أيضاً مدرستان فقهيّتان هما المالكية والحنابلة. والثاني هو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود<sup>٩</sup> رضي الله عنهما وهو يستثنى من

---

٩- قال ابن عبد البر: «وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال جراح المرأة على النصف من جراح الرجل فيما قل أو كثر وديتهما مثل نصف دية الرجل وفي النصف ديته. وروي ذلك عن ابن مسعود أيضاً، والأشهر والأكثر عن ابن مسعود أن المرأة تعاقل الرجل في جراحها إلى أرش السن والموضحة خمس من الإبل ثم تعود إلى النصف من دية الرجل» (الاستذكار ٨ / ٦٥) وكتب عمر إلى شريح: «وأن جرح الرجال والنساء سواء في السن والموضحة وماخلا ذلك فعلى النصف» (سنن سعيد بن منصور ٢ / ٦٧، وسنن البيهقي: السنن الكبرى ٨ / ٩٧) فلعل هذا ما استقر عليه رأيه وأواخر خلافته. ويذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قائمة الذين توسعوا في الرأي وأكثروا منه وتعد طريقته في الاجتهاد حجة خالدة لأهل الرأي في العراق، فقد تأثر هؤلاء بفقته عبد الله بن مسعود، وهذا كان يقتضي نهج عمر، ويسير على طريقته (نظام عبد الحميد: مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي ص ١٠١).

١٠- قال السرخسي: «ابن مسعود كان يقول في التسوية بينهما في أرش السن والموضحة استدلالاً بما قضى رسول الله في الجنين فإنه قضى بغرة عبد أو أمة قيمتها خمس مئة ويسوى بين الذكر والأنثى في ذلك، وبدل الجنين نصف عشر الدية، فلهذا سوى بينهما في مقدار نصف عشر الدية وذلك أرش السن والموضحة، ولكننا نقول في الجنين إنما قضى بذلك رسول الله لأنه يتعذر الوقوف على صفة الذكورة والأنوثة في الجنين خصوصاً إذا لم يتم خلقه» المبسوط ٢٦ / ٧٩.

تتصيف دية المرأة السن والموضحة<sup>١١</sup> فقط، فتكون فيهما مثل الرجل اتباعاً لقول عمر فيهما، ربما لأن الأرش قليل، فهو خمس من الإبل، كما في حديث عمرو بن حزم. وابن مسعود مات قديماً في المدينة قبل استشهاده عمر سنة ٣٣ هـ<sup>١١</sup>، وقد أثر بقوة في مدرسة الكوفة الفقهية، وقول عمر يلزمه، فهو الإمام، وقد عمل بقوله شريح القاضي<sup>١٢</sup>.

والقول الآخر؛ هو قول علي بتصنيف ديتها فيما دون النفس كما هي في دية النفس، وتابعته عليه مدرستان فقهيتان هما الشافعية والحنفية.

### وقوع الإجماع على أن دية المرأة في النفس

هي نصف دية الرجل :

لقد ثبت الإجماع<sup>١٣</sup> على تصنيف دية المرأة وأنه إجماع متيقن لا بد من العمل به، ويأثم من عدل عنه إلى رأي آخر.

١١ - ابن حجر: الإصابة ٤ / ٢٣٥.

١٢ - ابن أبي شيبة: المصنف ٥ / ٤١١.

١٣ - نص على وقوع الإجماع على تصنيف دية المرأة بالإضافة إلى من ذكرته:

أبو بكر الرازي الجصاص: الفصول في الأصول ٣ / ٢٨٠، والسمرفندي: تحفة الفقهاء ٣ / ١١٣، وابن عبد البر: الاستنكار ٨ / ٦٧، والتمهيد ١٧ / ٣٥٨، وابن رشد: بداية المجتهد ٢ / ٣١٠، ٣١٨، والقرطبي: تفسير ٥ / ٣٢٥ وابن قدامة: المغني ٨ / ٣١٣، ٣١٤. وقال ابن مرعي: إذا أفضى النقل والتخريج إلى خرق الإجماع أو رفع ما اتفق عليه الجم الغفير من العلماء، أو عارضه نص كتاب أو سنة امتنع النقل والتخريج، قاله في آداب المفتي (الفرع ١ / ٢٤) ورأى محمد بن علي البعلي الحنبلي (ت ٧٧٧ هـ) أن من خالف الإجماع يُستتاب (مختصر الفتاوى المصرية ١ / ٥٥) وقال أبو الحسين السهيلي في أدب الجدل: «الأقرب أن ينظر في المخالف للإجماع، فإن كان لا يعتقد كونه حجة فإنه يُخطأ ويفسق، ولا يكفر وإن كان يعتقد أنه حجة، فإن ثبت الإجماع بالتواتر فهو كافر، لأنه مقرر على نفسه بالمعاندة، وإن ثبت بالأحاد فإنه مخطئ أو فاسق (الزركشي: البحر المحيط ٣ / ٥٠١) ويُنَّ ابن قدامة أن لا سبيل إلى نقل قول جميع الصحابة في مسألة ولا إلى نقل قول العشرة ولا يوجد الإجماع إلا القول المنتشر (المغني ٢ / ٣١٠).

قال ابن عبد البر: «أجمعوا على أن دية المرأة نصف دية الرجل، والقياس على أن يكون جراحها كذلك إن لم تثبت سنة فيجب التسليم بها»<sup>١٤</sup>، ولم يصح حديث صحيح في دية المرأة في النفس، فقد ورد حديث معاذ بن جبل في أن رسول الله ﷺ قال: «دية المرأة على النصف من دية الرجل» وفي سننه ضعف<sup>١٥</sup>، وأدرج خطأ في حديث عمرو بن حزم أن النبي ﷺ قال: «دية المرأة نصف دية الرجل» وعقب عليه ابن حجر بقوله: هذه الجملة ليست في حديث عمرو بن حزم الطويل في العقول، وإنما أخرجها البيهقي من حديث معاذ بن جبل، وإسناده لا يثبت مثله<sup>١٦</sup>، ولأن الحديث لم يثبت فإن الدليل على تصنيف دية المرأة يبقى هو الإجماع، فقد أجمع الصحابة على أن ديتها نصف دية الرجل، وهو قول علي بن أبي طالب<sup>١٧</sup> وعبدالله بن مسعود وزيد بن ثابت<sup>١٨</sup> من الصحابة، وعامر الشعبي والحسن البصري<sup>١٩</sup> وسعيد بن المسيب<sup>٢٠</sup> وربيعة الرأي<sup>٢١</sup> وعروة بن الزبير<sup>٢٢</sup>

١٤ - ابن عبد البر: الاستذكار ٨ / ٦٧.

١٥ - البيهقي: سنن ٨ / ٩٥.

١٦ - تلخيص الحبير ٤/٢٤، وقد ورد الحديث في مسند الربيع ١/٢٥٩.

١٧ - تفسير الطبري ٢/١٠٥.

١٨ - ابن أبي شيبة: المصنف ٥/٤١١ وابن عبد البر: الاستذكار ٨/٦٦.

١٩ - الطبري: التفسير ٢/١٠٥.

٢٠ - ابن حجر: فتح الباري ١٢/٢٢٦.

٢١ - البيهقي: السنن الكبرى ٨/٩٧.

٢٢ - عبدالرزاق: المصنف ٩/٣٩٥.

وشريح القاضي<sup>٢٣</sup> وابن شهاب الزهري من التابعين، وابن أبي سلمة ويحيى بن سعيد وأبي الزناد والثوري وأبي حنيفة والشافعي<sup>٢٤</sup> ومالك<sup>٢٥</sup> وهو مذهب جمهور أهل المدينة<sup>٢٦</sup> وقال مكحول وعطاء: أدركننا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد النبي ﷺ مئة من الإبل، فقوم عمر رضي الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار واثنى عشر ألف درهم، ودية الحرة المسلمة إذا كانت من أهل القرى خمس مئة دينار أو ستة آلاف درهم، وإذا كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الإبل<sup>٢٧</sup>.

٢٣ - مصنف ابن أبي شيبة ٤١١/٥، ٤١٢ وهو شريح بن الحارث... حليف كندة مختلف في صحبته، وقال ابن منده: وولاه عمر القضاء وله أربعون سنة وكان في زمن النبي ولم يره، ولم يسمع عنه، وهذا هو المشهور... قال شريح: وليت القضاء لعمر وعثمان وعلي فمن بعدهم إلى أن استعفيت من الحجاج وكان له يوم استعفي مئة وعشرون سنة وعاش بعد ذلك سنة وقال ابن المديني: ولي قضاء الكوفة ثلاثاً وخمسين سنة ونزل البصرة سبع سنين، يقال إنه تعلم من معاذ إذ كان باليمن... ومات سنة ثمان وسبعين في قول الواقي وجماعة. وقال ابن معين: كان في زمن النبي ولم يسمع منه. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن المديني: قضى لزياد بالبصرة سبع سنين وقضى بالكوفة ثلاثاً وخمسين سنة، وقد روى شريح عن عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم روى عنه أبو وائل وقيس بن أبي حازم والشعبي ومجاهد وابن سيرين وآخرون... وقال عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء: أتانا زياد بشرح فقضى فينا يعني البصرة سنة لم يقض فينا قبله مثله ولا بعده. قال أبو نعيم وجماعة مات سنة ثمان وسبعين وقال خليفة سنة ثمانين وقال المديني سنة اثنتين وثمانين ويقال سنة تسع وتسعين وقيل غير ذلك، وادعى حفيده علي بن عبد الله وليس بعمدة أنه بقي إلى بعد سنة تسعين (الإصابة ٣/٣٢٥) قلت: كانت وفاته سنة ٩٨، وكان عمره أول توليه القضاء ٤٠ سنة وتولى القضاء بالكوفة ٥٣ سنة، وعاش ١٢١ سنة (الإصابة ٣/٣٢٥) وولاه عمر القضاء بالكوفة سنة ١٨ (تاريخ الطبري ٢/٥١٠) وقال خليفة: ولي عمر شريحاً سنة اثنتين وعشرين (تاريخ خليفة ١/١٥٥) (ومعنى هذا أنه تلقى من التعليمات آخر ما استقر عليه قول عمر، ولا سيما على قول خليفة بأنه تولى القضاء لعمر سنة ٢٣، وليس سنة ١٨ كما يقول الطبري) وكان على قضاء الكوفة قبل شريح عروة بن أبي الجعد البارقي وسلمان بن ربيعة (الطبقات الكبرى ٦/٢٤) وقد نسبت إلى شريح آراء مختلفة في دية المرأة فيما دون النفس، وذلك لأنه كان يعمل بقول إمام عصره وقد عمل لعمر وعثمان وعلي، وقد اختلفت اجتهاداتهم.

٢٤ - الشافعي: الأم ٦ / ١٠٦، وابن عبد البر: التمهيد ١٧ / ٣٥٨.

٢٥ - ابن عبد البر: الاستذكار ٨ / ٦٤.

٢٦ - ابن عبد البر: الاستذكار ٨ / ٦٥.

٢٧ - الزليعي: نصب الراية ٤ / ٣٦٣.

وقال الرافعي: «اشتهر عن عمر وعثمان والعبادلة ابن مسعود وابن عمر وابن عباس أن دية المرأة على النصف من دية الرجل، ولم يخالفوا فصار إجماعاً»<sup>٢٨</sup>.

وقال الإمام الشافعي: «لم أعلم مخالفاً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً في أن دية المرأة نصف دية الرجل»<sup>٢٩</sup>.

وقال ابن المنذر وابن عبد البر: «أجمع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل»<sup>٣٠</sup>، وهذا ما أخذت به المذاهب الفقهية الأربعة<sup>٣١</sup>، واستمر الأخذ به إلى الوقت الحاضر.

رأي شاذ: ولم يخالف في ذلك سوى إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم أبو إسحاق البصري الأسدي المعروف بابن عليّة (ت ٢١٨هـ) كان أحد المتكلمين وممن يقول بخلق القرآن وجرت له مع الإمام الشافعي مناظرات ببغداد وبمصر<sup>٣٢</sup>، وكان قد سلك مسلك الاعتزال مخالفاً نهج أبيه الإمام المحدث إسماعيل بن عليّة<sup>٣٣</sup>، وقد عرف الإمام الشافعي إبراهيم وذمه، وقال عنه ابن حجر: جهمي هالك، كان يناظر

٢٨ - ابن حجر: تلخيص الحبير ٤ / ٣٤.

٢٩ - الشافعي: الأم ٦ / ١٠٦.

٣٠ - ابن المنذر: الإجماع ١ / ١١٦، ابن عبد البر: الاستذكار ٨ / ٦٧، المغني ٨ / ٣١٣ - ٣١٤.

٣١ - بدائع الصنائع الكاساني ٧ / ٢٥٤، ومغني المحتاج ٤ / ٥٦-٥٧، والمغني لابن قدامة ٧ / ٢٧٩، والشرح الكبير للدردير ٤ / ٢٦٨.

٣٢ - الخطيب: تاريخ بغداد ٦ / ٢٠.

٣٣ - إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة الإمام أبو بشر عن أيوب وابن جدهان وعطاء بن السائب وعنه أحمد وإسحاق وابن معين وأمم مات ١٩٢ إمام حجة ع (الكاشف) وهو الذي روى قول زيد بن ثابت، قال ابن أبي شيبة: حدثنا أبو بكر قال حدثنا ابن عليّة عن خالد عن أبي قلابة عن زيد بن ثابت أنه قال: يستوون إلى الثلث (المصنف ٥ / ٤١٢).

ويقول بخلق القرآن. ونقل عن الشافعي قوله فيه: هو ضال يضل الناس. وقال ابن عبد البر: له شذوذ كثيرة عند أهل السنة مهجورة، وليس في قوله عندهم خلاف يُعدُّ<sup>٣٤</sup>، وهو تلميذ أبي بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ المعتزلة<sup>٣٥</sup>، وكان أبو بكر الأصم قد ذهب إلى أن دية المرأة كاملة<sup>٣٦</sup>. وقد استدل بحديث لا أصل له هو: «في نفس المؤمنة مئة من الإبل» وورد بصيغة أخرى هي: «في النفس المؤمنة مئة من الإبل» فيكون - لو صح - من العام الذي خصصه حديث «دية المرأة على النصف من دية الرجل» لكنه لم يصح؛ فقد أدرج الحديثان في صحيفة عمرو بن حزم في العقول وليسا منها، وقد عقب ابن قدامة على رأيهما بقوله: وهذا قول شاذ يخالف إجماع الصحابة وسنة النبي ﷺ<sup>٣٧</sup>، ولم يكن أبو بكر الأصم وتلميذه إبراهيم من أهل الفقه فضلاً عن أهل الاجتهاد فيه، كما لم يكونا من أهل الحديث، ومع ذلك فإن ابن عليّة هذا كان يرى أن الإجماع حجة<sup>٣٨</sup>.

ولكن ما الذي أدى إلى إجماع أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم على أن دية المرأة نصف دية الرجل؟ وهل لذلك أثر في تنقيص مكانتها الإنسانية، وكأنها تساوي نصف رجل - على حد تعبير باحث معاصر؟!

٣٤ - الخطيب: تاريخ بغداد ٦ / ٢٠، وابن حجر: لسان الميزان ١ / ٣٤.

٣٥ - ابن حجر: لسان الميزان ٣ / ٤٢٧، الأصم وهو عبد الرحمن بن كيسان الأصم أستاذ إبراهيم ابن إسماعيل بن عليّة الذي كان يناظر (ابن تيمية: الفتاوى الكبرى ٦ / ٤٠٩) وقد نقل الرازي في تفسيره بعض أقواله ١٠ / ٢٣١، ٢٣٢.

٣٦ - الذهبي: سير أعلام النبلاء ٩ / ٤٠٢.

٣٧ - ابن قدامة: المغني ٨ / ٣١٤.

٣٨ - الخطيب: تاريخ بغداد ٦ / ٢١.

### تصنيف الدية وعلاقتها بمكانة المرأة الإنسانية:

لا يختلف الفقهاء في أن المرأة تكافئ الرجل في القصاص، فقد نص على ذلك القرآن والسنة، فقال تعالى: ﴿وَكَبَّيْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>٣٩</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: (المسلمون تتكافأ دماؤهم)<sup>٤٠</sup> ولم تفرق الآية والحديث بين ذكر وأنثى، ولكن التفريق حصل في الدية لأسباب سأذكرها. وقد نص كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم على المساواة في القصاص بين المرأة والرجل (وأن الرجل يقتل بالمرأة)، فلم تبق حجة لمن يقول بأن تصنيف الدية للمرأة إخلال بمكانة الأنثى الإنسانية، بل إن التصنيف له تعلق بتوزيع الالتزامات المالية بين الجنسين كما سيتضح، ولا علاقة لتصنيف دية المرأة بتكافؤ دم المرأة والرجل وقد نبه على ذلك ابن عبد البر فقال: «ويقال لقائل ذلك: إن كان الرجل لا تكافئه المرأة، ولا يدخل تحت قول النبي: المسلمون تتكافأ دماؤهم، فلم قتلت الرجل بها وهي لا تكافئه ثم أخذت نصف الدية»<sup>٤١</sup>.

### توزيع الالتزامات المالية بين الرجل والمرأة:

من هنا يلزم عرض توزيع الالتزامات المالية بين الجنسين باختصار، فقد أسقط الإسلام عن المرأة كل التزام فيما يتعلق بنفقة الأسرة، وجعل

٣٩ - المائدة ٤٥.

٤٠ - رواه أبو داؤد: السنن ٤ / ٨١، النسائي: السنن - المجتبى - ٢٤/٨، وابن ماجه ٢ / ٩٥، وابن

أبي شيبة ٥ / ٤٥٩.

٤١ - ابن عبد البر: الاستنكار ٨ / ١٦٩.

ذلك من مسؤولية الرجل، فإذا عجز عن الوفاء بالتزاماته حقاً للمرأة أن تطلب الانفصال عنه لدى القضاء، حتى لو كانت قادرة على الإنفاق على نفسها، وكذلك يجب على الزوج دفع مهر الزوجة، ولا تدفع له الزوجة مهراً كما يحدث في مجتمعات كثيرة حتى الوقت الحاضر<sup>٤٢</sup>. ومن قبيل إسقاط التكاليف المالية عن المرأة إذا قتلت أحداً خطأ، فإن عاقلتها تدفع الدية ولا تطالب المرأة بها «وقضى - يعني رسول الله ﷺ - أن دية المرأة على عاقلتها»<sup>٤٣</sup>، والعاقله هم أولياء المرأة، وهم العصبه<sup>٤٤</sup> وهم الذين لا يرثون منها إلا ما فضل عن ورثتها من ذوي الفرائض<sup>٤٥</sup>، وديتها تقسم أولاً بين أصحاب الفرائض فإن فضل منها شيء يقسم بين العصبه<sup>٤٦</sup>، والورثة مخيروون إن شاؤوا أخذوا الدية ولم يقتلوا قاتلها، وإن شاؤوا قتلوا قاتلها، وليس لغيرهم حق في واحد من هذين الأمرين<sup>٤٧</sup>.

ولا تدخل الأنثى في العاقلة، ولا تتحمل شيئاً من الدية وإن كانت من أقارب القاتل، حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك<sup>٤٨</sup>، والدليل هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى

٤٢ - يواجه الآباء في بعض المجتمعات العربية صعوبات كثيرة للمشاركة في تجهيز بناتهم عند الزواج مما ألزمتهم به الأعراف الخاطئة وبالطبع لا اعتراض على مشاركة أهل الفتاة في تجهيزها، ولكن الاعتراض على إلزام الآباء بذلك ومعظمهم من الفقراء، أما في بعض الدول غير المسلمة فتقع مأسا خطيرة إذا عجزت الفتاة أو أسرته عن دفع المهر للزوج.

٤٣ - البخاري: الصحيح ٥٢٢/٦.

٤٤ - ابن عبد البر: التمهيد ٤٨٠/٦.

٤٥ - محمد شمس الحق العظيم آبادي: عون المعبود ١٢/١٩٨.

٤٦ - محمد شمس الحق العظيم آبادي: عون المعبود ١٢/١٩٩.

٤٧ - محمد شمس الحق العظيم آبادي: عون المعبود ١٢/١٩٩.

٤٨ - ابن المنذر: الإجماع ١/ ١٢٠، المغني ٧/ ٧٩٠.

بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقضى دية جنيها غرة عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها»<sup>٤٩</sup>.

وقال ابن حجر: «إن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبته، وأبوها وعصبة أبيها عصبته»<sup>٥٠</sup>.

وقد علل الكاساني الحنفي وابن قدامة الحنبلي إعفاء المرأة من تحمل الدية بأن الدية فيها معنى التناصر والمرأة ليست من أهل النصره<sup>٥١</sup>.

ولا يمكن الإخلال بهذا التوزيع للالتزامات المالية مادامت منصوصاً عليها في القرآن والسنة والإجماع.

فإذاً لا يوجد نص من آية أو حديث صحيح في تنصيف دية المرأة ولكن المستند هو الإجماع الثابت منذ جيل الصحابة حتى القرون المتأخرة دون مخالف من الفقهاء، وردُّ مثل هذا الإجماع يقتضي ردَّ الإجماع باعتباره دليلاً شرعياً يلي السنة في مرتبته؛ لأن إجماع الصحابة أقوى أنواع الإجماع فمن رده ردَّ الإجماع كله من باب أولى، ويؤدي ذلك إلى تغيير خطير في أحكام الشريعة التي تقوم على الإجماع وهي كثيرة جداً.

قال أبو بكر الجصاص الحنفي: «أما الإجماع الذي وقع منهم من غير توقيف ورد فيه ولا استخراج معنى التوقيف، فجائز أن يكون أصله

٤٩ - صحيح البخاري، فتح الباري ١٢/٢٥٢ - ٢٥٣.

٥٠ - ابن حجر: فتح الباري ١٢/٢٥٢ - ٢٥٣.

٥١ - الكاساني: بدائع الصنائع ٧/٢٥٦، وابن قدامة: المغني ٧/٧٩١.

كان توقيفاً، وجائز أن يكون اجتهاداً نحو إجماعهم... أن دية المرأة على النصف من دية الرجل»<sup>٥٢</sup>.

وقال ابن تيمية: «معنى الإجماع أن يجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام، وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم، فإن الأمة لاتجتمع على ضلالة»<sup>٥٣</sup>.

وقد بين هذا البحث موقف العلماء من قول الصحابي إذا انتشر ولم يلق معارضاً وأنه إجماع إذا ثبت نقله، فلا يمكن العدول عنه إلى رأي أحد من العلماء، كما بين موقف العلماء الكبار من قول الصحابة إذا أجمعوا، كما هو الحال في تصنيف دية المرأة فإنه أقوى الإجماع مادام النقل عنهم صحيحاً، وهذا هو رأي الأصوليين والفقهاء قديماً وحديثاً.

### ثانياً: حكم دية المرأة فيما دون النفس:

لا يوجد نص من قرآن أو حديث، كما لا يوجد إجماع على حكم دية المرأة فيما دون النفس، وإنما الدليل هو قول الصحابي، فقد ثبتت ثلاثة أقوال للصحابة، اثنان منها مردها إلى قول عمر بن الخطاب، وهي:

١ - أنه يسوي بين دية المرأة والرجل فيما دون النفس حتى تبلغ الثلث ثم تتصف وهو القول الذي اشتهر عن زيد بن ثابت .

٢ - أنه يسوي بين دية المرأة والرجل في السن والموضحة فقط، وماعدا ذلك يُنصف وهو القول الذي اشتهر عن عبد الله بن مسعود<sup>٥٤</sup>، وهذا هو

٥٢ - أبو بكر الجصاص الحنفي: الفصول في الأصول ٢ / ٢٧٩، والزركشي: البحر المحيط ٦ / ٣٠٥.

٥٣ - ابن تيمية: الفتاوى الكبرى ٥ / ٧٧.

٥٤ - سنن سعيد بن منصور ٢ / ٦٧، وسنن البيهقي الكبرى ٨ / ٩٧.

آخر ما استقر عليه رأي عمر - رضي الله عنه - حيث كتب به إلى قاضيه شريح سنة ٢٢ قبيل استشهاده<sup>٥٥</sup>.

٣ - ونُسب له أنه يُنصّف دية المرأة فيما دون النفس، فيما قل أو أكثر، وهو الرأي الذي اشتهر عن علي رضي الله عنه، ولم تصح نسبته إلى عمر رضي الله عنه.

قال البيهقي: «عن محمد بن الحسن قال: أبنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب !! وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما أنهما قالوا: عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها»<sup>٥٦</sup>.

حديث إبراهيم منقطع.

وبالطبع فقد قال القولين في أوقات مختلفة، مما يَوْمَى إلى اجتهاده فيها، وأنه لم يجد دليلاً من السنة.

والقول الثالث هو قول علي بن أبي طالب، وقد صحّت نسبته إليه، حيث يعتضد مرسل النخعي مع مرسل الشعبي عنهما مما يرقى بالقولين إلى مستوى الاحتجاج بهما؛ ولذلك تبناه الفقهاء منذ جيل الصحابة حتى العصر الحديث بحيث لم يعد بالإمكان استحداث قول ثالث في هذا الأمر، وقول زيد بن ثابت تبناه الحنابلة والمالكية وجمهور أهل المدينة، وبعضهم يشير إلى أن حكمه الرفع لأنه لا يقال بمجرد الرأي!! ولا سيما أنه يعارض القياس الصريح على الإجماع الصحيح، ولوصح هذا لارتفع الخلاف.

٥٥ - ابن أبي شيبة: المصنف ٥ / ٤١١.

٥٦ - البيهقي: السنن الكبرى ٨ / ٥٨.

أما قول علي (رضي الله عنه) فإنه قول خليفة راشد ويعضده القياس، وقد أخذ به أبو حنيفة والشافعي، وكل أخذ بما يتفق مع أصول فقهاء.

قال عبد العزيز البخاري - حنفي - : «قوله - يعني البزدوي - (قال ذلك في أرش ما دون النفس) إلى آخره دية المرأة عندنا على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها، وعند الشافعي رحمه الله المرأة تساوي الرجل إذا كان الأرش بقدر ثلث الدية أو دونه فإن زاد على الثلث فحينئذ حالها فيه على النصف من حال الرجل»<sup>٥٧</sup>.

(قال الباحث: أخطأ عبد العزيز البخاري على الشافعي، إذ ليس هذا هو رأي الإمام الشافعي، فقد أخذ - مثل أبي حنيفة - بقول علي (رضي الله عنه)، ولم يأخذ بقول زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب؛ لأن قول علي عضده القياس الصريح وهو قياس على الإجماع الثابت في تنصيف دية المرأة، مما يتفق مع أصله رقم ٨ في هذا البحث).

### اختلاف الصحابة توسعة ورحمة أم هو خطأ وصواب؟

اختلف كبار العلماء في هذه المسألة، فمنهم من عدّ اختلاف الصحابة رحمة، وهو قول القاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز، ومنهم من اعتبره من قبيل الخطأ والصواب وهو قول الشافعي نصّ عليه في كتاب «الرسالة» فقال: وأقوال أصحاب النبي عليه السلام إذا تفرقوا نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس، وهو الأصح وقول الجمهور وابن عبد البر... وقال

٥٧ - البخاري: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٢ / ٣٠٨ - ٣١١.

عبد الوهاب من المالكية: «إنه الصحيح الذي يقتضيه مذهب مالك» فلا نعرف من هو المخطئ ومن هو المصيب إلا بدليل من خارج، وهكذا اختلفوا حول قاعدة (كل مجتهد مصيب).

قال الزركشي: «روى عن القاسم بن محمد من غير وجه أنه قال: لقد وسع الله على الناس باختلاف أصحاب محمد، أي ذلك أخذت لم يكن في نفسي منه شيء».

... وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال: ما أحب أن أصحاب محمد لم يختلفوا لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق وهم أئمة يقتدى بهم وإذا أخذ الرجل بقول أحدهم كان في سعة»<sup>٥٨</sup>.

وقال عبد الوهاب<sup>٥٩</sup> من المالكية: «إنه الصحيح الذي يقتضيه مذهب مالك، لأنه نص على وجوب الاجتهاد واتباع ما يؤدي إليه صحيح النظر فقال: وليس في اختلاف الصحابة سعة، إنما هو خطأ أو صواب»<sup>٦٠</sup>.

قال العلائي: «واحتج ابن عبد البر لما ذهب إليه الجمهور في أنه لا يتخير بين أقوال الصحابة عند اختلافهم، بل يرجع إلى ما يترجح به من خارج باتفاق أصحاب النبي على تخطئة بعضهم بعضاً، ورجوع بعضهم إلى قول غيره عند مخالفته إياه، وغير ذلك مما لا يحصى».

٥٨ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٥٨ .

٥٩ - القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن ناصر البغدادي (مواهب الجليل شرح مختصر خليل ١/١٢٣) شيخ المالكية (سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٢٩)، و صاحب المختصر هو خليل بن إسحاق المالكي.

٦٠ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٥٨ .

وذلك كله دليل واضح على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب، ولولا ذلك لكان يقول كل واحد منهم: جائز ماقلت أنا، وجائز ماقلت أنت، وكلانا نجم يهتدى به، فالاعلينا شيء من اختلافنا.

وبهذه النكتة تمسك من يقول بأن مطلق قول الصحابي ليس حجة، وقد تقدم مع الجواب عنه والله أعلم.

هذا تمام الكلام في أقوال الصحابة إذا انفردت عن معارض من السنة<sup>٦١</sup>.

ونظراً لأن حكم دية المرأة فيما دون النفس مبني على قول الصحابي دون معارض من السنة، فلا بد من بيان موقف الأئمة الأربعة المجتهدين من قول الصحابي.

### موقف الأئمة الأربعة من الاحتجاج بقول الصحابي :

نُقلت عن الصحابة أقوال كثيرة، بعضها اجتهاد منهم، وبعضها الآخر لا مجال للرأي فيه، فيكون في حكم المرفوع، وإن أرسله الصحابي، وقد اتضح ذلك للعلماء في وقت مبكر من تاريخ التشريع، وقد وضع الأئمة موقفهم من أقوال الصحابة، وأحياناً اختلفت آراء المجتهد في ذلك لتغير رأيه بمرور الزمن، وقد لا يعرف المتأخر من أقواله، فقام أهل العلم باستقراء مؤلفات الأئمة الأربعة للوقوف على حقيقة رأيهم وما استقر عليه رأي الإمام وصار رأياً معتمداً في مدرسته الفقهية، وقد أطال الشافعية الكلام في موقف الشافعي وأتباعه من العمل بقول الصحابي،

٦١ - العلائي: إجمال الإصابة ص: ٨١ - ٨٢.

فاختلفوا عليه، فمنهم من صرح باحتجاجة بقول الصحابي، ومنهم من نفاه، ومنهم من قال بأن الشافعي اشترط للاحتجاج به أن يعتضد بالقياس، ونظراً لأن استقراءهم لكتبه أدى إلى القول بأن رأيه في القديم هو حجية قول الصحابي، وأن قوله في الجديد عدم حجيته إلا أن يعتضد بالقياس، وأكد بعضهم أن هذا ما استقر عليه الإمام وفقهاء مذهبه، بل ذهب الزركشي والعلائي إلى تعارض رأيه في الجديد نفسه، وقد يبدو أن حل الإشكال يكون في تحديد تواريخ كتبه الجديدة للوقوف على آخر ما استقر عليه رأيه، والمعروف أنه ألف في الجديد الرسالة الجديدة والأم وكتاب اختلافه مع مالك<sup>٦٢</sup>، وكلها تناولت هذا الموضوع، ولكن الإشكال لن يحل لتعارض أقواله في الكتب الجديدة نفسها، كما تعارضت في القديمة وذلك حسب استقراء العلائي للجميع القديم والجديد.

### وفيما يلي عرض لآراء الأئمة الأربعة :

#### أولاً : موقف أبي حنيفة :

يقدم أبوحنيفة قول الصحابي إذا لم يخالفه غيره من الصحابة على القياس، وأما إذا خالفه صحابي آخر أو أكثر فإنه يتخير من أقوالهم، ولا يخرج عنها جميعاً، ولعله يختار منها ما يقتضي الدليل ترجيحه، فقد صرح بأنه حجة تقدم على القياس إذا لم يخالفه أحد من نظرائه<sup>٦٣</sup>. وقال: «ما ثبت عن النبي فعلى الرأس والعين، وإذا اختلف الصحابة تخيرنا من أقوالهم وأما إذا جاء عن التابعين فتحن رجال وهم رجال».

٦٢ - مطبوع آخر كتاب الأم.

٦٣ - الزنجاني: تخریج الفرع على الأصول ١ / ١٧٩ .

وهذا يحتمل أن يكون معنى قوله تخيرنا من أقوالهم أي ما كان الدليل يقتضي ترجيحه كما تقدم عن الإمام الشافعي<sup>٦٤</sup>، وقد ذهب أكثر الحنفية أنه حجة شرعية مقدمة على القياس. وقال محمد بن الحسن: ليس عن أصحابنا المتقدمين مذهب ثابت<sup>٦٥</sup>.

قال ابن القيم: «وأئمة الإسلام كلهم على قبول قول الصحابي قال نعيم بن حماد: ثنا ابن المبارك قال: سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء عن النبي فعلى الرأس والعين وإذا جاء عن الصحابة نختر من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم»<sup>٦٦</sup>.

قال السيواسي<sup>٦٧</sup>: «أما أبو حنيفة فإنه إذا اختلف الصحابة في القول اختار من أقوالهم قولاً، ولا يخرج عن أقوالهم جميعاً، والحاصل أن قول الصحابي حجة فيجب تقليده عندنا إذا لم ينفه شيء آخر من السنة»<sup>٦٨</sup>.

قال ابن عابدين: «والحاصل أن قول الصحابي حجة يجب تقليده عندنا إذا لم ينفه شيء آخر من السنة»<sup>٦٩</sup>.

قال السرخسي: «وذكر أبو بكر الرازي عن أبي الحسن الكرخي أنه كان يقول: أرى أبا يوسف يقول في بعض مسائله؛ القياس كذا إلا أنني

٦٤ - العلائي: إجمال الإصابة ص: ٨١ - ٨٢.

٦٥ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٥٨.

٦٦ - ابن القيم: إعلام الموقعين ٤ / ١٢٢.

٦٧ - كمال الدين ابن الهمام محمد بن عبدالواحد السيواسي (ت ٨٦١هـ).

٦٨ - السيواسي: شرح فتح القدير ٢ / ٦٨.

٦٩ - حاشية ابن عابدين ٢ / ١٥٨.

تركته للأثر، وذلك الأثر قول واحد من الصحابة، فهذه دلالة بينة من مذهبه على تقديم قول الصحابي على القياس.

قال: وأما أنا فلا يعجبني هذا المذهب، وهذا الذي ذكره الكرخي عن أبي يوسف موجود في كثير من المسائل عن أصحابنا»<sup>٧٠</sup>.

قال السرخسي: «وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: «جراح المرأة على النصف من جراح الرجل فيما قل أو كثر، وديتها مثل نصف دية الرجل»، وتابعه على رأيه شريح القاضي<sup>٧١</sup>، وقال بقوله الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري»<sup>٧٢</sup>.

قال المجددي البركتي<sup>٧٣</sup>: «الأصل عندنا أن قول الصحابي مقدم على القياس إذا لم يخالفه أحد من نظرائه، لأنه لا يجوز أن يقال إنه قاله من طريق القياس، لأن القياس يخالفه فالظاهر أنه قال سماعاً. وعند الشافعي القياس مقدم لأنه لا يرى تقليد الصحابي ولا الأخذ برأيه»<sup>٧٤</sup>.

قال عبد العزيز البخاري - حنفي - : «وَعِنْدَنَا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ فَتَكُونُ أَفْعَالُهُمْ سُنَّةً؛ لِأَنَّهَا طَرِيقَةٌ أَمَرْنَا بِإِحْيَائِهَا»<sup>٧٥</sup>.

٧٠ - أصول السرخسي ٢ / ١٠٥.

٧١ - يتبين من الآثار أن شريح القاضي بالكوفة تلقى كتاباً من عمر حمله إليه عروة البارقي وفيه: أن جراحات الرجال والنساء تستوي في السن والموضحة، وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف من دية الرجل (مصنف ابن أبي شيبة ٥ / ٤١١) وهو رأي ابن مسعود واتبعه شريح (مصنف ابن أبي شيبة ٥ / ٤١١).

٧٢ - أصول السرخسي ٢ / ١٠٦.

٧٣ - محمد عميم الإحسان المجددي البركتي.

٧٤ - المجددي البركتي: قواعد الفقه ١ / ٤٣.

٧٥ - عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٢ / ٣٠٨ - ٣١١.

## ثانياً - موقف الإمام مالك:

### نقل عنه رأيان:

#### الرأي الأول:

أن قول الصحابي حجة عنده، وهو يلي القياس وعمل أهل المدينة، وهو الصحيح المشهور عنه، والمتفق مع أصوله، كما يوضحه كلام الشيخ أبي الحسن<sup>٧٦</sup> شارح المدونة نقلاً عن أبي محمد صالح<sup>٧٧</sup>: الأدلة التي بنى عليها مالك مذهبه ستة عشر: نص الكتاب، وظاهر الكتاب وهو العموم، ودليل الكتاب وهو مفهوم المخالفة، ومفهوم الكتاب وهو المفهوم بالأولى، وتبنيه الكتاب وهو التبيه على العلة مثل قوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقٌ﴾<sup>٧٨</sup>، ومن السنة أيضاً مثل هذه الخمسة، والحادي عشر: الإجماع، والثاني عشر: القياس، والثالث عشر: عمل أهل المدينة، والرابع عشر: قول الصحابي، والخامس عشر: الاستحسان، والسادس عشر: الحكم بالذرائع أي بسد الذرائع، واختلف قوله في السابع عشر وهو مراعاة الخلاف فمرة راعاه ومرة لم يراعاه<sup>٧٩</sup>.

قال العدوي: «إن قول الصحابي حجة عند مالك ومن وافقه»<sup>٨٠</sup>.

قال محمد الخرشي المالكي: «تقرر في أصول الفقه أن مذهب مالك

في قول الصحابي حجة»<sup>٨١</sup>.

٧٦ - لعله أبو الحسن علي بن فهر شيخ البيهقي (سنن البيهقي الكبرى ٤ / ٢٧).

٧٧ - صالح هو أبو محمد صالح شيخ الغرب علماً وعملاً (الديباج المذهب ١ / ١٢٩).

٧٨ - سورة الأنعام ١٤٥.

٧٩ - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ١ / ٢٤ - ٢٥.

٨٠ - العدوي: حاشية ١ / ١٢٤.

٨١ - ابن عابدين: منح الحليل شرح مختصر خليل ٢ / ٣٦٥.

## الرأي الثاني:

إنه ليس بحجة مطلقاً. «وزعم عبد الوهاب أنه الصحيح الذي يقتضيه مذهب مالك، لأنه نص على وجوب الاجتهاد واتباع ما يؤدي إليه صحيح النظر فقال: وليس في اختلاف الصحابة سعة، إنما هو خطأ أو صواب. الثاني: إنه حجة شرعية مقدمة على القياس، وهو قوله في القديم»<sup>٨٢</sup>.

## ثالثاً - موقف الإمام الشافعي:

نُقل عن الشافعي رأيان، فقد اختلف أصحابه في هذا الأصل حسب استقرائهم لمنهجه فذهب جمهورهم إلى أن القول بحجية قول الصحابي هو مذهبه القديم، وذلك بإطلاق دون أن يقيده بألا يخالف، أو أن يعضده قياس، وأما في الجديد فيقول إنه ليس بحجة، لكنه إذا اعتضد بالقياس فهو حجة.

وقال القاضي<sup>٨٣</sup> في «التقريب»: إن الذي قاله الشافعي في الجديد، واستقر عليه مذهبه، وحكاه عنه المزني فقال في الجديد: أقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس<sup>٨٤</sup>.

أما القائلون بأن رأيه لم يتغير في الجديد، وإنه بقي على رأيه في حجية قول الصحابي على التابعين ومن بعدهم فهم الزركشي والعلائي

٨٢ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٥٨.

٨٣ - النووي مؤلف كتاب التقريب.

٨٤ - البحر المحيط ٨ / ٦١ - ٦٢.

- وكلاهما من الشافعية - وابن القيم - من الحنابلة<sup>٨٥</sup> - وهو استقراء منهم لكلامه في «كتبه» دون نقل صريح عنه .

### وفيما يلي أعرض للآراء بتفصيل:

١- يرى الشافعي أن قول الصحابي حجة مقدمة على القياس، كما نقله إمام الحرمين وإن كان جمهور الأصحاب أغفلوا نقل ذلك عن الجديد، فقد ذكر الشافعي طبقات العلم فقدّم قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف، ثم قول الصحابة إذا اختلفوا قدمهما على القياس<sup>٨٦</sup> .

وقد وضع الزركشي أصول الشافعي وهي: «الكتاب، والسنة، ثم الثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً فيهم، والرابعة: اختلاف أصحاب الرسول، والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات، ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى، هذا نصه بحروفه، وقد رواه البيهقي عن شيوخه عن الأصم عن الربيع عنه، وهذا صريح منه في أن قول الصحابي عنده حجة مقدمة على القياس، كما نقله عنه إمام الحرمين، فيكون له قولان في الجديد، وأحدهما موافق للقديم وإن كان قد غفل عن نقله أكثر الأصحاب»<sup>٨٧</sup> .

٨٥ - وذكر ابن القيم: «قال البيهقي: وقال - يعني الشافعي - في موضع آخر: فإن لم يكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر وعمر وعثمان أحب إلي من قول غيرهم، فإن اختلفوا صرنا إلى القول الذي عليه دلالة، وقلمنا يخلو اختلافهم من ذلك، وإن اختلفوا بلا دلالة نظرنا إلى الأكثر، فإن تكافؤوا نظرنا أحسن أقوالهم مخرجاً عندنا، فهذا كلام الشافعي رحمه الله ورضي عنه بنصه ، ونحن نشهد بالله أنه لم يرجع عنه، بل كلامه في الجديد مطابق لهذا موافق له كما تقدم ذكر لفظه» (إعلام الموقعين ٤ / ٩٣ - ٩٤).

٨٦ - العلائي: إجمال الإصابة ٢٩ .

٨٧ - الزركشي: البحر المحيط ٦٠/٨، وإيقاظ المهمل ١ / ١٠١ .

قال العدوي - مالكي<sup>٨٨</sup> : «إن قول الصحابي حجة عند الشافعي في القديم»<sup>٨٩</sup>.

كذلك استقرأ العلائي كلام الشافعي في كتاب الرسالة القديمة وقال: «يتحصل عنه في قول الصحابي أقوال:

أحدها: إنه حجة مقدمة على القياس، كما نص عليه في كتاب اختلافه مع مالك وهو من كتبه الجديدة.

والثاني: إنه ليس بحجة مطلقاً، وهو الذي اشتهر بين الأصحاب على أنه قوله الجديد.

والثالث: إنه حجة إذا انضم إليه قياس، فيقدم حينئذ على قياس ليس معه قول صحابي، كما أشار إليه في كتاب الرسالة الجديدة.

وتقدم عن القاضي الماوردي: أن قول الشافعي إنه إذا اعتضد قياس التقريب بقول الصحابي كان أولى من قياس التحقيق.

وعن ابن الصباغ فيما نقله عن بعض الأصحاب عن الشافعي: أن القياس الضعيف إذا اعتضد بقول الصحابي كان أولى من القياس القوي. فيخرج من هذين قولان آخران للشافعي أيضاً إن جعلنا القياس الضعيف أعم من قياس التقريب وغيره، وإلا فقول خامس زائد على ما تقدم ..

---

٨٨ - العدوي: حاشية ١/ ١٢٤، وهو أبو الحسن علي بن أحمد الصعدي العدوي محشي الخرشي وصاحب التأليف الشريفة والتحقيقات المنيفة (حاشية الدسوقي ١/٣).

٨٩ - العدوي: حاشية ١/ ١٢٤ .

قال العلائي: وهذا - يعني كلام الماوردي - يقتضي تخريج قول الشافعي: إن قول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس حجة دون غيره، وفيه نظر، لأن الظاهر أن هذا من الشافعي بناء على مطلق القول بأن قول الصحابي حجة، ثم قوله - الماوردي - إن ذلك تفريع على القديم ضعيف أيضاً، لأن كتاب اختلاف الحديث من كتب الشافعي الجديدة بمصر رواه عنه الربيع بن سليمان، فيكون هذا أيضاً مؤيداً لما تقدم من النقل عن الرسالة الجديدة وعن كتاب اختلاف مالك والشافعي.

ثم هذه الأقوال كلها إذا انفرد قول الصحابي ولم يخالفه غيره<sup>٩٠</sup>.

قال السرخسي في المبسوط<sup>٩١</sup> معقياً على قول سعيد بن المسيب إنها السنة، واعتراض ربيعة: «إن ما روي نادر، مثل هذا الحكم الذي يحيله عقل كل عاقل لا يمكن إثباته بالشاذ النادر»<sup>٩٢</sup>. (قال الباحث: قد ثبت للشافعي أن المراد في عبارة سعيد بن المسيب ليس السنة المرفوعة إلى النبي ﷺ).

قال الزنجاني - شافعي -<sup>٩٣</sup>: «لا حجة في قول الصحابي على انفراذه عند الشافعي، ولا يجب على من بعده تقليده واحتج في ذلك بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ أمر بالاعتبار دون التقليد،

٩٠ - العلائي: إجمال الإصابة ١ / ٤١.

٩١ - السرخسي: المبسوط ٢٦ / ٧٩.

٩٢ - عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٢ / ٣٠٨ - ٣١١.

٩٣ - سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين الشيخ الحافظ الزاهد الورع أبو القاسم الزنجاني سمع بمصر أبا عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف وغيره ويزنجان محمد بن أبي عبيد وبدمشق عبد الرحمن بن ياسر وغيره (طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٨٣).

٩٤ - الزنجاني: تخريج الفرع على الأصول ١ / ١٧٩.

ولأن الصحابي لم تثبت عصمته، والسهو والغلط جائزان عليه، فكيف يكون قوله حجة في دين الله تعالى؟<sup>٩٤</sup>.

ولاشك أن استقراء الزركشي والعلائي أولى بالاعتبار من رأي الزنجاني حيث إنهما شافعيان أيضاً، وقاما باستقراء رأي إمامهما من كتبه، وبيئنا بتفصيل وجود تعارض في أقوال الإمام الشافعي، حيث إنه إمام مجتهد، ومؤسس لأصول الفقه، وليست أمامه مؤلفات في هذا الفن، ولم يتمكن الزركشي ومن بعده العلالي من الترجيح بين أقواله من خلال الاستقراء؛ لأن ذلك يقتضي معرفة المتقدم والمتأخر من أقواله في الجديد، وهذا متعذر، وهل يجدي تتبع الأحكام الفقهية الفرعية وكيفية تعامله مع أقوال الصحابي في الوصول إلى آخر ما انتهى إليه وما استقر عليه رأيه؟<sup>٩٥</sup>.

لكن قد حكى القاضي في «التقريب» في باب القول في منع تقليد العالم للعالم: إن الذي قاله الشافعي في الجديد، واستقر عليه مذهبه، وحكاه عنه المزني فقال في الجديد: أقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس<sup>٩٥</sup>.

٢ - ومن أصوله أن الصحابة إذا اختلفوا كان الحجة في قول أحد الخلفاء الراشدين لاشتهار قولهم ورجوع الناس إليهم<sup>٩٦</sup>.

---

٩٤ - الزنجاني: تخريج الفروع على الأصول ١ / ١٧٩.

٩٥ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٦١ - ٦٢.

٩٦ - العلالي: إجمال الإصابة ١ / ٣٩.

قال العلائي: «قال الشافعي رحمه الله في كتاب اختلافه مع مالك - وهو من الكتب الجديدة - أيضاً<sup>٩٧</sup>: ما كان الكتاب أو السنة موجودين فالعذر على من سمعها مقطوع إلا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله أو واحد منهم، ثم كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أحب إلينا إذا صرنا إلى التقليد، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فتتبع القول الذي معه الدلالة، لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزم الناس ومن لزم قوله الناس كان أظهر»<sup>٩٨</sup>.

قال الزركشي: وحاصل الخلاف في اختلاف الصحابة ثلاثة أقوال: - سقوط الحجة وأنه لا يعتمد قول منها.

- التخيير فيأخذ بقول من شاء منهم، وحكاه ابن عبد البر عن القاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز، وعزاه بعضهم لأبي حنيفة.

- والثالث: إنه يعدل إلى الترجيح، ونص عليه الشافعي في «الرسالة» فقال: نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس، وهو الأصح وقول الجمهور. (قلت: هذا النص صريح، ويوضح سبب اختيار الشافعي لرأي علي وتقدمه على قول زيد بن ثابت، لأنه أصح في القياس، إذ لم يجد في الكتاب والسنة والإجماع ما

٩٧ - إذا أردنا معرفة الأخير من أقوال الإمام الشافعي لزمنا أن نحدد تاريخ تأليفه للكتب الجديدة، وهي الرسالة الجديدة، والأم، واختلافه مع مالك، ويتعذر هذا الأمر لعدم إشارة المصادر إليه، وهذه الكتب الجديدة ألفها قديماً ثم نقحها وعدل فيها بمصر فسميت بالجديدة، وكان الإمام أحمد بن حنبل يحتفظ بنسخة من الرسالة القديمة، وأخرى من الرسالة الجديدة، ويبدو من كلامه أنه قارن بينهما (سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٧).

٩٨ - العلائي: إجمال الإصابة ١ / ٢٨، وانظر الكلام في الأم ٧ / ٢٦٥.

يعضد أحد القولين، وهنا اختلف الخلفاء الراشدون عمر (رضي الله عنه)<sup>٩٩</sup>، وعلي (رضي الله عنه)<sup>١٠٠</sup>، حيث وافق قول زيد بن ثابت عمل عمر- وهو خليفة راشد - وخالفه علي - وهو خليفة راشد أيضاً - فلا يمكن الترجيح بأحد القولين، فأسقط الشافعي اعتبار أصله الرابع في هذه المسألة متفقاً مع أصله السابع في أن قول الصحابي في مسائل الاجتهاد ليس حجة على صحابي آخر مجتهد مثله، ورجح بين قولي الصحابييين بالقياس وهو ما يتفق مع أصله الثامن - والله أعلم -).

واحتج ابن عبد البر باتفاق الصحابة على تخطئة بعضهم بعضاً، ورجوع بعضهم إلى قول غيره عند مخالفته إياه، وهو دليل على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب ولعله فرعه على القول بأنه حجة<sup>١٠١</sup>.

ويتبين موقف الشافعي من قول الصحابة إذا اختلفوا على رأيين دون ثالث، وانتشر القولان وعمل بموجبهما جماهير أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم، كما هو الحال في دبة المرأة فيما دون النفس<sup>١٠٢</sup> من كيفية ترجيح الشافعي لأحد أقوالهم.

٩٩ - حدثنا أبو بكر قال حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم عن شريح قال: أتاني عروة البارقي من عند عمر أن جراحات الرجال والنساء تستوي في السن والموضحة وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف من دية الرجل (مصنف ابن أبي شيبة ٥ / ٤١١) وإسناد الأثر صحيح.

١٠٠ - حدثنا أبو بكر قال حدثنا حفص عن الشيباني وإسماعيل عن الشعبي عن علي قال: تستوي جراحات النساء والرجال في كل شيء (مصنف ابن أبي شيبة ٥ / ٤١١) والأثر صحيح لأن مرسل الشعبي صحيح.

١٠١ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٧١ - ٧٦، والعلائي: إجمال الإصابة ١ / ٤١.

١٠٢ - قال البيهقي في كتاب مدخل السنن له: باب ذكر أقاويل الصحابة إذا تفرقوا، قال الشافعي: أقاويل الصحابة إذا تفرقوا فيها تصير إلى ما وافق الكتاب والسنة أو الإجماع إذا كان أصح في القياس، وإذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف صرت إلى اتباع قوله إذا لم أجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه أو وجد معه قياس.. (ابن القيم: إعلام الموقعين ٤ / ٩٣).

فقد نقلت أقوال عن الشافعي في قول الصحابي تبدو متعارضة، فعنده إنه حجة مقدمة على القياس كما في الرسالة القديمة، وكما نص عليه في كتاب اختلافه مع مالك، وهو من كتبه الجديدة<sup>١٠٣</sup> التي أجرى عليها التنقيح.

٣ - ومن أصوله: الاقتداء بقول كل واحد من الخلفاء الأربعة إذا انفرد، وهو مقتضى الحديث: «اقتدوا باللذين من بعدي»<sup>١٠٤</sup>، أمر بالاقتماد بكل واحد منهم إذا انفرد بخلاف ما تقدم من قوله ﷺ: «سنة الخلفاء الراشدين»<sup>١٠٥</sup>، وإذا كان المخاطب بهذه الأوامر الصحابة كان فيها أنه إذا تعارضت أقوال الصحابة يكون الرجوع إلى قول أحد الخلفاء الأربعة دون غيرهم، وقد تقدم نص الإمام الشافعي على ذلك في كتاب اختلافه مع مالك وغيره أيضاً<sup>١٠٦</sup>.

٤ - ومن أصوله: أن مذهب الصحابي إذا انتشر ولم يظهر له مخالف كان حجة<sup>١٠٧</sup> - أي كان إجماعاً -.

٥ - ومن أصوله: قوله: «إن قال واحدكم - الصحابة - ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، وإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج عن أقاويلهم كلهم»<sup>١٠٨</sup>، وقد وافق به أبا حنيفة.

١٠٣ - العلائي: إجمال الإصابة ١ / ٤١ .

١٠٤ - الحديث حسن بشواهد.

١٠٥ - الحديث صحيح بطرقه وهو في مسند أحمد ٤ / ١٣٦، وسنن الترمذي ٥ / ٤٤، وابن

ماجة: السنن ١ / ١٦، والدارمي: السنن ١ / ٥٧.

١٠٦ - العلائي: إجمال الإصابة ١ / ٥٣ .

١٠٧ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٦١ نقلًا عن ابن الصباغ.

١٠٨ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٥٦.

٦ - ومن أصوله: أن قول الصحابي في مسائل الاجتهاد ليس بحجة على صحابي آخر مجتهد، سواء إماماً أم حاكماً أم مفتياً، وقد اتفق الأصوليون على ذلك<sup>١٠٩</sup>.

قال الزركشي: «كلام الشيخ - أبي إسحق الشيرازي - في اللمع يقتضي ذلك فإنه قال: إذا أجمعوا - الصحابة - على قولين، بنى على القولين في أنه حجة أم لا، فإن قلنا ليس بحجة لم يكن قول بعضهم حجة على بعض، ولم يجز تقليد واحد منهما بل يرجع إلى الدليل، وإن قلنا إنه حجة فما هنا دليلاً تعارضاً فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد من الجانبين، أو يكون فيه إمام»<sup>١١٠</sup>.

قال الزركشي: «ثم هذا الاتفاق صحيح بالنسبة إلى زمنهم، وإنما الخلاف المشهور في أنه هل هو حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين؟ وفيه أقوال:

الأول: إنه ليس بحجة مطلقاً...

الثاني: إنه حجة شرعية مقدمة على القياس، وهو قوله في القديم..

قال الشافعي في القديم: وإن اختلف المفتيون بعد الأئمة - يعني المفتيين من الصحابة بعد الخلفاء الراشدين - ولا دليل فيما اختلفوا فيه، نظرنا إلى الأكثر، فإن تكافؤوا نظرنا إلى أحسن أقاويلهم مخرجاً عندنا. واعلم أن هذا القول اشتهر نقله عن القديم، وقد نص عليه الشافعي في الجديد أيضاً، وقد نقله البيهقي، وهو موجود

١٠٩ - الزركشي: البحر المحيط ٨/ ٥٦.

١١٠ - الزركشي: البحر المحيط ٨/ ٦١.

في كتاب الأم<sup>١١١</sup>، في باب خلافه مع مالك، وهو من الكتب الجديدة فلنذكره بلفظه، لما فيه من الفائدة:

«قال الشافعي رحمه الله: العلم طبقات، الأولى: الكتاب، والسنة إذا ثبتت السنة والثانية: الإجماع مما ليس في كتاب ولا سنة، والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً فيهم، والرابعة: اختلاف أصحاب الرسول، والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات، ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى». هذا نصه بحروفه، وقد رواه البيهقي عن شيوخه عن الأصم عن الربيع عنه، وهذا صريح منه في أن قول الصحابي عنده حجة

١١١ - الشافعي: الأم ٧ / ٢٨١. إن كتاب الأم للشافعي منه القديم، ومنه الجديد، والذي بين أيدينا هو الجديد الذي نقحه في مصر ومنها انتشر في الآفاق برواية الربيع (سير أعلام النبلاء ١٠/٧٠، ١٢/٥٨٩، ١٣/٩٨، ١٤/٣٤ - ١٤/٣٨، ١٤/٥٤١، ١٦/٤١، ١٩/٢٦٠ - ٢٦١، وطبقات الشافعية ٢/٢٨٧)، ونبه السبكي على اصطلاحهم عند إطلاق (كتب الشافعي) بأنهم «لا يعني بكتبه منصوصاته فقط، بل منصوصاته وكتب أصحابه، هذا هو الذي يراد عند إطلاق كتب الشافعي» (طبقات الشافعية الكبرى ٧ / ١٩٤، ٢ / ٦٢) قال الشافعي: الربيع راويتي. قال الذهبي: كان الربيع أعرف من المزني بالحديث، وكان المزني أعرف بالفقه منه بكثير حتى كان هذا لا يعرف إلا الحديث، وهذا لا يعرف إلا الفقه. ولد الربيع سنة ثلاث أو أربع وسبعين ومئة، وتوفي في شوال سنة سبعة ومئتين وقد قال الشافعي فيه إنه أحفظ.. (طبقات الشافعية ٢/٦٥، ٢/١٣٤) قال الذهبي: مسند الشافعي لم يفرده الشافعي بل خرجه أبو جعفر محمد بن جعفر بن مطر لأبي العباس الأصم مما كان يروى عن الربيع عن الشافعي من كتاب الأم وغيره، توفي في ربيع الآخر سنة ست وأربعين وثلاثمائة» (طبقات الشافعية ٢ / ١٣٤) أحمد بن محمد بن محمد الزوزني أبو سهل ويعرف بابن العفريس بالعين والسين المهملتين صاحب جمع الجوامع... وكتابه المذكور قريب من حجم الرافعي الصغير قال في أوله هذا كتاب جمعته من جوامع كتب الشافعي وهي القديم والمبسوط والأمثالي والبويطي وحرملة ورواية موسى بن أبي الجارود ورواية المزني في المختصر والجامع الكبير ورواية أبي ثور وحكيت مسائلها بألفاظها وجعلت المبسوط أصلاً ونقلت إلى كل باب منه من سائر الروايات ما كان من جنسه ورتبته على ترتيب المختصر ونسبت كل قول منها إلى مكانه وجعلته مشتملاً على المشاهير عندهم والشواذ هذا كلامه ملخصاً ولم يتعرض للأمر وسببه قلة وجودها إذ ذاك (طبقات الشافعية ٢/١٣٩) القاسم بن القفال الكبير الشاشي محمد بن علي مصنف التقريب كان إماماً جليلاً... وقال العبادي: إن كتابه التقريب قد تخرج فيه فقهاء خراسان =

مقدمة على القياس، كما نقله عنه إمام الحرمين، فيكون له قولان في الجديد، وأحدهما موافق للتقديم وإن كان قد غفل عن نقله أكثر الأصحاب<sup>١١٢</sup>.

٧ - إن قول الصحابي حجة إذا انضم إليه قياس، فيقدم حينئذ على قياس ليس معه قول صحابي<sup>١١٣</sup>. نص عليه الشافعي - رحمه الله - في كتاب الرسالة فقال: وأقوال أصحاب النبي - عليه السلام - إذا تفرقوا نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو ما كان أصح في القياس، وإذا قال واحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم له موافقة ولا خلافاً صرت إلى اتباع قول أحدهم، وإذا لم أجد كتاباً

---

= وازدادت طريقة أهل العراق به حسناً وقد أثنى البيهقي على التقريب في ضمن رسالة كتبها (إلى) الشيخ أبي محمد يحته فيها على نقل كلام الشافعي باللفظ ويذكر له سبب جمعه لتصوص الشافعي فقال: ثم نظرت في كتاب التقريب وكتاب جمع الجوامع وعيون المسائل وغيرها فلم أر أحداً منهم فيما حكاه أوثق من صاحب التقريب - القفال - وهو في النصف الأول من كتابه أكثر حكاية لألفاظ الشافعي منه في النصف الأخير، وقد غفل في النصفين جميعاً مع اجتماع الكتب له أو أكثرها، وذهب بعضها في عصرنا انتهى. وحجم التقريب قريب من حجم الرافي وهو شرح على المختصر جليل استكثر فيه من الأحاديث ومن نصوص الشافعي بحيث إنه يحافظ في كل مسألة على نقل ما نص عليها الشافعي في جميع كتبه ناقلاً له باللفظ لا بالمعنى بحيث يستغني من هو عنده غالباً عن كتب الشافعي كلها. قال الإسني: ولم أر في كتب الأصحاب أجل منه، وقد نسبه بعض المتقدمين إلى القفال نفسه والمعروف إنه لولده، وهو ما جزم به العبادي في الطبقات والرافي في القضاء، وقال في التذنيب: أنه الأظهر. وفي تاريخ جرجان لحمزة السهمي ما يدل عليه لم أعلم له تاريخ وفاة (طبقات الشافعية ٢ / ١٨٨) محمد بن أحمد بن الربيع بن سليمان بن أبي مريم أبو رجاء الأسواني أحد فقهاءنا ذكره أبو سعيد بن يونس وقال: كتب عن علي بن عبدالعزيز، وكان فقيهاً على مذهب الشافعي أديباً فصيح اللسان، توفي في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة (طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٧٠) قال: نبتدئ أولاً بذكر كتب الشافعي رحمته فنقول: من كتب مذهب الشافعي الأمالي ومجمع الكافي وعيون المسائل والبحر المحيط هذه من القديم والأم والإملاء والمختصرات والرسالة والجامع الكبير من الجديد وله كتاب آخر غير مشهور قريب من المحرز نظماً وحجماً ألفه المزني بعد الشافعي من مسوداته وسماه الاختصار (طبقات الفقهاء ١ / ٢٨٥).

١١٢ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٦١.

١١٣ - الشافعي: الرسالة ١ / ٥٩٧.

ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً يحكم له بحكمه، أو وجد معه قياس. هذا نصه بحروفه، وقال ابن الرفعة<sup>١١٤</sup> في المطلب: «حكى القاضي الحسين<sup>١١٥</sup> وغيره من أصحابنا عن الشافعي أنه يرى في الجديد أن قول الصحابي حجة إذا عضده القياس. وكذا حكاه ابن القطان في كتابه فقال: نقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس. انتهى، وكذا قال القفال الشاشي في كتابه، فقال: قال في الجديد: إنه حجة إذا اعتضد بضرب من القياس يقوى بموافقته إياه. وقال القاضي في «التقريب» في باب القول في منع تقليد العالم للعالم: إن الذي قاله الشافعي في الجديد، واستقر عليه مذهبه، وحكاه عنه المزني فقال في الجديد: أقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس. وقال ابن أبي هريرة<sup>١١٦</sup> في تعليقه في باب الربا: «عندنا أن الصحابي إذا كان له قول وكان معه قياس وإن كان ضعيفاً فالمضي إلى قوله أولى، خصوصاً إذا كان إماماً»<sup>١١٧</sup>.

وقال أبو المظفر السمعاني<sup>١١٨</sup>: «فأما القول الواحد من الصحابة إذا لم ينتشر إلا أنه لم يعرف له مخالف فلا يكون إجماعاً، لأنهم لم

١١٤ - هو أبو يحيى الشيخ نجم الدين ابن الرفعة كان فريد دهر، ووحيد عصره إماماً في الفقه والخلاف والأصول قد اشتهر بين الفقهاء بالمعقد والمجلي وله تصانيف مشهورة، تفقه على أصحاب ابن العطار وبرغ حتى طار اسمه في الآفاق وتفقّه منه جماعة منهم السبكي والذهبي، مات رحمه الله سنة خمس وثلاثين وسبعمئة (طبقات الفقهاء ١/٢٧٢).

١١٥ - القاضي حسين بن محمد بن أحمد العلامة شيخ الشافعية بخراسان أبو علي، مات القاضي حسين بمرور الرود في المحرم سنة اثنتين وستين وأربع مئة (سير أعلام النبلاء ١٨/٢٦٠).

١١٦ - الإمام شيخ الشافعية أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي القاضي من أصحاب الوجوه انتهت إليه رئاسة المذهب، تفقه بابن سريج ثم بأبي إسحاق المرزوي وصنف شرحاً لمختصر المزني أخذ عنه أبو علي الطبري والدارقطني وغيرهما واشتهر في الآفاق، توفي سنة خمس وأربعين وثلاث مئة (سير أعلام النبلاء ١٥/٤٣٠).

١١٧ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٦١ - ٦٢.

١١٨ - الإمام العلامة مفتي خراسان شيخ الشافعية أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد التميمي السمعاني المرزوي، الحنفي كان ثم الشافعي، ولد سنة ست وعشرين وأربع مئة (سير أعلام النبلاء ١٩/١١٤).

يعرفوه فيعتبر قوله أو ينكرونه، وأما الكلام فى كونه حجة فإن كان موافقاً للقياس فهو حجة، إلا أن الأصحاب - يقصد الشافعية - اختلفوا فقال بعضهم: إن الحجة فى القياس، وقال بعضهم: إن الحجة فى قوله. وأما إذا كان بخلاف القياس أو كان مع الصحابي قياس خفي والجلي بخلاف قوله، فقد اختلف قول الشافعي فى هذا، قال فى القديم: قول الصحابي أولى من القياس. وهو قول أبى حنيفة وأحمد وجماعة، وقال فى الجديد: القياس أولى»<sup>١١٩</sup>.

وهؤلاء من كبار فقهاء الشافعية، والظاهر أن هذا الذى استقر عليه المذهب، ولم يمنع كلامهم الزركشى ومن بعده العلاني من القيام باستقراء كتب الإمام الشافعي لتحقيق المسألة.

قال الزركشى: «فالظاهر أن القياس المعتضد بقول الصحابي مقدم، ويكون ذلك من الترجيحات بالأمر الخارجية، كما ترجح أحد الخبرين المعارضين بعمل بعض الصحابة دون الآخر. وأما إذا كان أحد القياسين مرجحاً على الآخر فى شيء مما ذكرنا، ومع المرجوح قول بعض الصحابة فهذا محل النظر على القول بأن قوله ليس بحجة، والاحتمال منقذ. وقد تقدم حكاية ابن الصباغ<sup>١٢٠</sup> عن بعض أصحابنا أن القياس الضعيف إذا اعتضد بقول الصحابي يقدم على القياس القوي، وذاك هنا بطريق الأولى، وتقدم نقل الماوردي عن الشافعي أن رأيه فى الجديد

١١٩ - البزدوي: قواطع الأدلة فى الأصول ٢ / ٩.

١٢٠ - أبو نصر عبد السيد بن محمد البغدادي المعروف بابن الصباغ تفقه على القاضي أبى الطيب وبرع حتى رجحوه فى المذهب على الشيخ أبى إسحاق، ولد سنة أربع مئة، وتوفي يوم الثلاثاء فى الثالث عشر من جمادى الأولى سنة سبع وسبعين (طبقات الفقهاء ١ / ٢٢٧، وطبقات الشافعية ٢ / ٢٥١).

أن قياس التقريب إذا انضم إلى قول الصحابي كان أولى من قياس التحقيق..

وحاصله - على ما نقله الماوردي عن الجديد من مذهب الشافعي أن القياس المرجح إذا اعتضد بقول الصحابي كان مقدماً على القياس الراجح، فيحتمل أن يكون هذا تفرعاً منه على أن قول الصحابي حجة، كما تقدم عنه في «الرسالة الجديدة» ويحتمل أن يكون على القول الآخر الذي اشتهر عند الأصحاب عن الجديد أنه ليس بحجة.

وهو ظاهر كلام الماوردي، وقد ترجم القاضي في «التقريب» لهذه المسألة، وحكى خلاف القياس، وأنه هل يترجح قول الصحابي بذلك القياس الضعيف على القياس القوي، أم يجب العمل بأقوى القياسين؟ ثم رجح هذا الثاني<sup>١٢١</sup>.

٨ - إنه حجة إذا خالف القياس، لأنه لا محمل له إلا التوقف، وذلك أن القياس والتحكم في دين الله باطل فيعلم أنه ما قاله إلا توقيفاً. قال ابن برهان<sup>١٢٢</sup> في الوجيز: «وهذا هو الحق المبين، قال: ومسائل الإمامين أبي حنيفة والشافعي - رضي الله عنهما - تدل عليه»<sup>١٢٣</sup>.

واستقرأ الزركشي منهج الشافعي في قول الصحابي، وذكر فيها أقوالاً:  
الأول: إنه ليس بحجة مطلقاً كغيره من المجتهدين، وهو قول

١٢١ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٨٢ - ٨٣.

١٢٢ - العلامة شيخ العربية ذو الفنون أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري.. وكان حنفياً تفقه وأخذ الكلام عن أبي الحسين البصري وتقدم فيه وصار له اختيار في الفقه، مات في جمادى الآخر سنة ست وخمسين وأربع مئة وقد جاوز الثمانين (سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٢٤).

١٢٣ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٦٤.

الشافعي في الجديد وإليه ذهب جمهور الأصوليين من أصحابنا والمعتزلة، ويومئ إليه الإمام أحمد، واختاره أبو الخطاب<sup>١٢٤</sup>،

وزعم عبد الوهاب<sup>١٢٥</sup> أنه الصحيح الذي يقتضيه مذهب مالك، لأنه نص على وجوب الاجتهاد واتباع ما يؤدي إليه صحيح النظر فقال: وليس في اختلاف الصحابة سعة، إنما هو خطأ أو صواب.

الثاني: إنه حجة شرعية مقدمة على القياس، وهو قوله في القديم، ونقل عن مالك وأكثر الحنفية، قال صاحب «التقويم»<sup>١٢٦</sup>: قال أبو سعيد البرذعي<sup>١٢٧</sup>: تقليد الصحابة واجب، يترك بقوله القياس، وعليه أدرنا مشايخنا<sup>١٢٨</sup>.

### التفريع على أن قول الصحابي حجة:

يترتب على القول بحجية قول الصحابي أمور:

قال الزركشي: «إن قلنا إنه حجة فلا يجوز للتابعي مخالفته، وللمستدل أن يحتج به كما يحتج بأخبار الأحاد والأقيسة، لكنه متأخر عنها في الرتبة، فلا يتمسك بشيء منها إلا عند عدمها.

وفي تقديم القياس عليه الخلاف السابق.

---

١٢٤ - الشيخ أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن الكلذاني كان مولده سنة اثنتين وثلاثين وأربع مئة ومات في جمادى الآخر سنة عشر وخمس مئة (طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٨).

١٢٥ - القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن ناصر البغدادي (مواهب الجليل شرح مختصر خليل ١ / ١٢٣).

١٢٦ - هو البيهقي صاحب تقويم الأدلة.

١٢٧ - أبو سعيد البرذعي اسمه أحمد بن الحسين (الزيلعي: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٣ / ١٠١).

١٢٨ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٥٧ - ٦١.

وهل يجوز أن يخص به عموم كتاب أو سنة؟ فيه وجهان لأصحابنا  
حكماهما الماوردي والرويانى والشيخ أبو إسحاق والرافعي وغيرهم<sup>١٢٩</sup>.

### الترجيح بين أقوال الصحابة المختلفة:

«فلو اختلفوا - الصحابة - قال الشيخ أبو إسحاق كان قول المخالفين  
قبلهم بحجتين تعارضتا، وبه جزم الرافعي، قال الشيخ: فيرجح أحد  
القولين على الآخر بكثرة العدد، فإن استويا قدم بالأئمة، فإن كان في  
أحدهما الأكثر، وفي الآخر الأقل، لكن مع الأقل أحد الأئمة الأربعة  
تساوياً، فإن استويا في العدد والأئمة، ومع أحدهما قول الشيخين ففيه  
وجهان: (أحدهما): أنهما سواء، (والثاني): ترجيح القول الذي معه أحد  
العمرين، لحديث: (اقتدوا باللذين من بعدي)<sup>١٣٠</sup>

### مسالك الخروج من اختلاف الصحابة:

وقال ابن فورك: ذهب الشافعي في القديم إلى قول الأئمة منهم أو  
أكثرهم ما لم يكن فيه واحد من الأئمة، ومن قال من أصحابنا بتقليد  
العالم لمن هو أعلم منه قال به، وهو قول ابن سريج<sup>١٣١</sup>.

١٢٩ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٧١ - ٧٦.

١٣٠ - الحديث حسن بشواهد سوى عبارة «وتمسكوا بعهد عمار» (أحمد: المسند ٥ / ٣٨٥)، وقال  
الترمذي: حسن غريب (سنن الترمذي ٥ / ٦٦٨).

١٣١ - ابن سريج: الإمام شيخ الإسلام فقيه العراقيين أبو العباس أحمد بن عمر ابن سريج  
البغدادي القاضي الشافعي صاحب المصنفات ولد سنة بضع وأربعين ومئتين وسمع في الحدائفة  
ولحق أصحاب سفيان بن عيينة ووكيع فسمع من الحسن بن محمد الزعفراني تلميذ الشافعي...  
وحدث عنه أبو القاسم الطبراني وأبو الوليد حسبان بن محمد الفقيه وأبو أحمد بن الغطريف  
الجرجاني وغيرهم (سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٠١).

وقال الروياني<sup>١٣٢</sup> في أول البحر : «إذا اختلفوا على قولين، فإن لم يكن فيهم إمام نظر فإن كانوا في العدد سواء فهما سواء، وإن اختلف العدد فهل يرجح بكثرة العدد؟ فعلى قوله في الجديد: لا يرجح، ويقول ما يوجبه الدليل، وعلى القديم: يرجح كما في الأخبار. وإن كان منهم إمام، فإن كانوا في العدد سواء فالتى فيها الإمام هل هي أولى؟ قولان: قال في القديم: نعم، وقال في الجديد: لا، وإن اختلف العدد والإمام مع الأقل فهما سواء على كلا القولين ولو اتفقا في العدد، وفي أحدهما أبوبكر وعمر فعلى القديم فيه وجهان: (أحدهما) يرجح قول أبي بكر وعمر على غيرهما. قال الرافعي: وينبغي جريان الوجهين فيما لو تعارض الصديق وعمر حتى يستويا على وجه ويرجح طرف أبي بكر على غيره.

وقال الماوردي: إذا اختلفوا أخذنا بقول الأكثر، فإن استويا أخذنا بقول من معه أحد الخلفاء الأربعة، فإن لم يكن رجعنا إلى الترجيح.

وقال ابن القطان من أصحابنا في كتابه: إذا اختلف الصحابة اختلف قول الشافعي في هذه المسألة، فكان يقول في موضع من اختلاف علي وابن مسعود: إنهما سواء وقال في موضع آخر من الجديد: إنه يصير إلى قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، لأن النص ورد فيهم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء» فدل على مزية قولهم على أهل الفتوى..

وعلى هذه القاعدة إذا اختلفت الصحابة أخذنا بقول الأكثر.

١٣٢ - الإمام الحافظ الثقة أبو بكر محمد بن هارون الروياني صاحب المسند المشهور، وثقه أبو يعلى الخليلي وذكر أن له تصانيف في الفقه وأنه مات سنة سبع وثلاث مئة (سير أعلام النبلاء ١٤ / ٥٠٧) وله كتاب البحر في المذهب طويل جداً غزير الفوائد (سير أعلام النبلاء ١٩ / ٢٦١).

قال ابن قدامة في «الروضة»: إذا اختلفت الصحابة على قولين لم يجز للمجتهد الأخذ بقول بعضهم من غير دليل، خلافاً لبعض الحنفية وبعض المتكلمين أنه يجوز ذلك ما لم ينكر على القائل قوله، لأن اختلافهم دليل على تسويغ الخلاف والأخذ بكل واحد من القولين..

قال: وهذا فاسد، فإن قول الصحابي لا يزيد على الكتاب والسنة، ولو تعارض دليلان من كتاب أو سنة لم يجز الأخذ بواحد منهما دون الترجيح، ولا نعلم أن أحد القولين صواب والآخر خطأ، ولا نعلمه إلا بدليل، وإنما يدل اختلافهم على تسويغ الاجتهاد في كلا القولين، أما على الأخذ دون مرجح فكلا ١٣٣

قال الزركشي: «وحاصل الخلاف في اختلاف الصحابة ثلاثة أقوال»:

- سقوط الحجة وإنه لا يعتمد قولاً منها.

- التخيير فيأخذ بقول من شاء منهم، وحكاه ابن عبد البر عن القاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز، وعزاه بعضهم لأبي حنيفة.

- والثالث: إنه يعدل إلى الترجيح، ونص عليه الشافعي في «الرسالة» فقال: نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس، وهو الأصح وقول الجمهور.

واحتج ابن عبد البر باتفاق الصحابة على تخطئة بعضهم بعضاً، ورجوع بعضهم إلى قول غيره عند مخالفته إياه، وهو دليل على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب.

١٣٣ ابن قدامة: روضة الناظر وجنة المناظر ١ / ١٦٦، و الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٧١ - ٧٦.

وقال أبو سعيد الاصطخري في كتاب أدب القضاء: وإذا كان من الصحابة خلاف في المسألة لم يجز لمن بعدهم الخروج عن أقاويلهم، لأنه محال أن يخرج الحق عن جميعهم، أو يشمل الخطأ كلهم. وقيل: يجوز الخروج عن أقوالهم. وقيل: يتخير من غير دليل انتهى. ولعله فرَّعه على القول بأنه حجة.

ثم قال: وإذا حكى القول في حادثة عن واحد من الصحابة وتظاهر واشتهر ولم يخالف فحكمه حكم الإجماع، لعدم النكير منهم. وإذا نقل الثقات عن واحد منهم قولاً غير منتشر في جميعهم ولم يرو عن واحد منهم وفاقه لا خلافه فقد اختلف فيه. والواجب عندنا المصير إليه، لأنه في المعنى راجع إلى أن العصر قد انخرم والحق معدوم وهذا مع اختصاص الصحابة بمشاهدة الرسول ومعرفة الخطاب منه، إذ الشاهد يعرف بالحال ما يخفى على من بعده.

قال ابن عبد السلام في فتاويه الموصلية: إذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الأحكام لم يجز مخالفته إلا بدليل أوضح من دليله، ولا يجب على المجتهدين تقليد الصحابة في مسائل الخلاف، ولا يحل لهم ذلك مع ظهور أدلتهم على أدلة الصحابة، لأن الله تعالى أمرنا باتباع الأدلة ولم يوجب تقليد العلماء إلا على العامة الذين لا يعرفون أدلة الأحكام.

وذكر الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه «عن الشافعي أنه قال: إذا جاء اختلاف عن الصحابة نظر أتبعهم للقياس إذا لم يوجد أصلاً يخالفه»<sup>١٣٤</sup>.

### مسلك الخروج من اختلاف أقوال الصحابة:

قال العلائي: «قال الشافعي: ومن أدركنا ممن نرضى أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله فيه سنة إلى قولهم إذا اجتمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا، فهكذا نقول إن اجتمعوا أخذنا بإجماعهم، وإن قال واحد منهم قولاً ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، وإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج عن أقوالهم كلهم».

قال - الشافعي -: وإذا قال الرجلان منهم - يعني الصحابة - في شيء قولين مختلفين نظرت، فإن كان قول أحدهما أشبه بكتاب الله أو أشبه بسنة من سنن رسول الله أخذت به لأن معه سبباً تقوى بمثله ليس مع الذي يخالفه مثله، فإن لم يكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم أحب إلي أن أقول به من قول غيرهم إن خالفهم من قبل أنهم أهل علم وحكام. ثم قال بعد ذلك: فإن اختلف الحكام استدللنا بالكتاب والسنة في اختلافهم، وصرنا إلى القول الذي عليه الدلالة من الكتاب أو السنة، وقلما يخلو اختلافهم من دلائل كتاب أو سنة، وإن اختلف المفتيون يعني من الصحابة بعد الأئمة بلا دلالة فيما اختلفوا فيه، وإن وجدنا للمفتيين في زماننا وقبلة اجتماعاً في شيء لا يختلفون فيه تبعناه وكان أحد طرق الأخبار الأربعة وهي كتاب الله ثم سنة نبيه ثم القول لبعض الصحابة ثم اجتماع الفقهاء - يعني الإجماع - (يلاحظ أنه قدم قول الصحابة على إجماع من بعدهم) فإذا نزلت نازلة لم نجد فيها واحداً من هذه الأربعة فليس السبيل في الكلام في النازلة إلا اجتهاد الرأي»<sup>١٣٥</sup>.

قال ابن قدامة<sup>١٣٦</sup>: «إذا اختلف الصحابة على قولين لم يجز للمجتهد بقول بعضهم من غير دليل، خلافاً لبعض الحنفية وبعض المتكلمين أنه يجوز ذلك، ما لم ينكر على القائل قوله لأن اختلافهم دليل على تسويغ الخلاف والأخذ بكل واحد من القولين».

قال العلائي: «ويتحصل فيما إذا اختلفت أقوال الصحابة رضي الله عنهم ثلاثة أقوال: أحدها سقوط الحجية وإنه لا يعتمد قول منها، والثاني إن يؤخذ بأي قول منها بغير ترجيح، والثالث إنه يعدل إلى الترجيح وهو الأظهر.

وقد حكى ابن عبد البر القول بالتخيير في الرجوع إلى أي قول شاء المجتهدين من أقوالهم عن القاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز قال وعن سفيان<sup>١٣٧</sup>.

قال النووي: «وإن انتشر قول الصحابي فله ثلاثة أحوال: أحدها: أن يخالفه غيره فعلى الجديد هو كاختلاف سائر المجتهدين، وعلى القديم هما حجتان تعارضتا، فإن اختص أحد الطرفين بكثرة عدد أو بموافقة أحد الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ترجح. نص عليه في القديم في غير علي وألحق الجمهور بهم علياً ومنهم من لم يلحقه لأن الثلاثة كانوا في دار الهجرة والصحابة متوافرون وكانوا في حكمهم وفتاويهم يتشاورون وعلي رضي الله عنه انتقل إلى الكوفة وتفرقت الصحابة»<sup>١٣٨</sup>.

١٣٦ - هو ابن قدامة صاحب روضة الناظر.

١٣٧ - العلائي: إجمال الإصابة ١ / ٧٩.

١٣٨ - النووي: روضة الطالبين ١١ / ١٤٧، ١ / ١٦٦.

قال الرازي - شافعي - : «إن اعتضد القياس بمذهب صحابي شهد له الشارع بمزية علم في ذلك الفن كقوله عليه السلام أفضركم زيد، فهذا على المذهب الظاهر يقتضي ترجيحاً وإن كنا لا نرى قول الصحابي حجة، وذلك لما في هذا التوافق من تغليب الظن مع المصير إلى أن مجرد قوله ليس بحجة»<sup>١٣٩</sup>.

قال السرخسي: «وللشافعي في المسألة قولان كان يقول في القديم: يقدم قول الصحابي على القياس وهو قول مالك، وفي الجديد كان يقول: يقدم القياس في العمل به على قول الواحد والاثني من الصحابة كما ذهب إليه الكرخي»<sup>١٤٠</sup>.

#### رابعاً / موقف الإمام أحمد:

##### الرأي الأول:

قال ابن مفلح: «في الاحتجاج بقول الصحابي روايتان، أشهرهما يحتج بها»<sup>١٤١</sup>.

وقال: «ويتوجه أن فرض الأصحاب المسألة في الصحابة إن كان: بناء على أن قول الصحابي حجة. قلنا: فيه روايتان»<sup>١٤٢</sup>.

وقال البهوتي: «قول الصحابي بما يخالف القياس توقيف»<sup>١٤٣</sup>.

١٣٩ - الرازي: البرهان في أصول الفقه ٢ / ٨٣٤.

١٤٠ - أصول السرخسي ٢ / ١٠٦.

١٤١ - ابن مفلح: الفروع ٢ / ٤٥٢.

١٤٢ - ابن مفلح: الفروع ٢ / ٤٢٦.

١٤٣ - البهوتي: شرح منتهى الإرادات ٣ / ٢٩٨، وكشاف القناع ١ / ١٣٦.

وقال أيضاً: «قول الصحابي عنده - يعني عند الإمام أحمد - حجة إذا لم يخالفه غيره»<sup>١٤٤</sup>.

قال الرحيباني: «قول الصحابي - ما خالف القياس - توقيف»<sup>١٤٥</sup>.

ومن أصوله: «إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول»<sup>١٤٦</sup>.

(قال الإمام أحمد: إذا جاءت المسألة ليس فيها أثر - أي حديث مرفوع ولا موقوف لأن قول الصحابي عنده حجة إذا لم يخالفه غيره - فأفت فيها)<sup>١٤٧</sup>.

قال ابن القيم: «وأكثر العلماء بل الذي نص عليه من قلدموه - يقصد الشافعي - أن أقوال الصحابة حجة يجب اتباعها، ويحرم الخروج منها كما ستأتي حكاية ألفاظ الأئمة في ذلك وأبلغهم فيه الشافعي، ونبين أنه لم يختلف مذهبه في أن قول الصحابي حجة ونذكر نصوصه في الجديد على ذلك إن شاء الله، وأن من حكى عنه قولين في ذلك فإنما حكى ذلك بلازم قوله لا بصريحه، وإن كان قول الصحابي حجة فقبول قوله حجة واجب متعين، وقبول قول من سواه أحسن أحواله أن يكون سائفاً، فقياس أحد القائلين على الآخر من أفسد القياس وأبطله»<sup>١٤٨</sup>.

١٤٤ - البهوتي: كشف القناع عن متن الإفتاع ١ / ١٣٦.

١٤٥ - الرحيباني: مطالب أولي النهى ١ / ١٥٩، ٩١ / ٦، ٤٤٩.

١٤٦ - ابن القيم: إعلام الموقعين ١ / ٢٦.

١٤٧ - الرحيباني: مطالب أولي النهى ٦ / ٤٤٨.

١٤٨ - ابن القيم: إعلام الموقعين ٢ / ٢٦٢.

## الرأي الثاني :

إنه ليس بحجة مطلقاً، ويومئ إليه الإمام أحمد، واختاره أبو الخطاب<sup>١٤٩</sup> من أصحابه<sup>١٥٠</sup>.

## الخلاصة في موقف الأئمة من قول الصحابي:

اعتبر الأصوليون قول الصحابي من الأدلة المختلف فيها، وقد احتج به أبو حنيفة ومالك وأحمد - على الأشهر من قوليهِ -، وأما الشافعي فقد كان يتردد في الاحتجاج به وعدمه، ثم استقر رأيه على الاحتجاج به إذا عضده القياس، وهذا حسب استقراء أعلام مذهبه. وذهب الشوكاني إلى القول بعدم حجية قول الصحابي فقال: «وقد تقرر في الأصول أن قول الصحابي ليس بحجة»<sup>١٥١</sup>. وهذا الذي قاله مخالف للاستقراء المتقدم.

## اختلاف الصحابة في الحكم على قولين فأكثر :

نقل الزركشي قول الأمدي في الأحكام: «اتفقوا على أن مذهب الصحابي في مسائل الاجتهاد لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين»<sup>١٥٢</sup>.

وقال العلائي: «وتبعه على نقل هذا الاتفاق جماعة من المصنفين ولا ريب في ذلك بالنسبة إلى آحادهم بعضهم على بعض، وأما بالنسبة إلى

١٤٩ - تقدمت ترجمته (طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٨).

١٥٠ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٥٨.

١٥١ - نيل الأوطار ٥ / ٢٩.

١٥٢ - الزركشي: البحر المحيط ٤ / ٥٢٨.

من بعدهم إذا اختلفوا فقد ظن قوم أن حجية قول الصحابي تزول إذا خالفه غيره من الصحابة، لأنه ليس اتباع قول أحدهما أولى من الآخر، وربما تعلق القائل بما تقدم من الإجماع وهو ضعيف، فقد تقدم قول الشافعي رحمه الله في الجديد إنه يرجح قول أحد الخلفاء الأربعة على من بعدهم.

وفي موضع آخر: إنه يرجح قول من معه قياس وهذا ظاهر، لأن غاية اختلافهم إذا ثبت ذلك عنهم، وقيل إن قول الواحد منهم حجة في أن يكون كالخبرين إذا تعارضا، وعند ذلك يرجع إلى الترجيح بأحد المرجحات المتصلة أو المنفصلة، فكذاك هنا على القول بحجتيته.

وعزاه بعضهم أيضاً إلى أبي حنيفة رحمه الله فإنه قال: «ما ثبت عن النبي فعلى الرأس والعين وإذا اختلف الصحابة تخيرنا من أقوالهم وأما إذا جاء عن التابعين فنحن رجال وهم رجال». وهذا يحتمل أن يكون معنى قوله تخيرنا من أقوالهم، أي ما كان الدليل يقتضي ترجيحه كما تقدم عن الإمام الشافعي.

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في شرح اللمع<sup>١٥٣</sup>: إذا اختلف الصحابة على قولين فإن قلنا إن قول الصحابي ليس بحجة لم يكن قول بعضهم حجة على البعض، ولم يجز لأحد الفريقين تقليد الآخر، وإن قلنا إن قول الصحابي حجة فهما حجتان تعارضتا فيرجح أحد القولين

---

١٥٣ - أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي الفيروز آبادي رحمه الله، ورضي عنه، منسوب إلى فيروز آباد من بلاد شيراز ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة، وتفقه بفارس على يد أبي الفرج بن البيضاوي، وبالبحر على الجوزي، ثم دخل بغداد سنة خمس عشرة وأربع مئة (النووي: المجموع شرح المهذب ٢٤/١).

على الآخر بكثرة العدد، فإن كان على أحد القولين أكثر الصحابة وعلى الآخر أقلهم ما عليه الأكثر، فإن استويا في العدد قدم الأئمة، فإن كان على أحدهما إمام وليس على الآخر إمام قدم الذي عليه الإمام لقوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»<sup>١٥٤</sup>، فإن كان على أحدهما الأكثر وعلى الآخر الأقل إلا أن الإمام مع الأقل تساويًا، فإن استويا في العدد والأئمة ومع أحدهما أحد الشيخين ففيه وجهان:

أحدهما: أنهما سواء لحديث: «أصحابي كالنجوم»<sup>١٥٥</sup> (قلت هذا الدليل ساقط لأن الحديث موضوع).

والثاني: أن الذي معه أحد الشيخين أولى، لحديث: «اقتدوا بالذين من بعدي»<sup>١٥٦</sup>.

### الفرق بين اختلاف أقوال الصحابة واختلاف الأحاديث:

«ذكر أبو إسحق الشيرازي أن الفرق بين اختلاف أقوال الصحابة واختلاف الحديث في أنه لا يجمع بين أقوال الصحابة بتزليل المطلق على المقيد، وتخصيص العام بالخاص، وتأويل ما يحتمل، ونحو ذلك، مما يجمع به بين الأخبار المختلفة عن النبي ﷺ أن جميع الأخبار صادر عن واحد وهو معصوم عليه السلام، فلا يجوز فيها الاختلاف والتضاد من كل وجه، فيجمع بينهما مهما أمكن، حتى لا يكون أحدهما مخالفاً للآخر، وإذا لم يمكن ذلك كان الثاني ناسخاً للأول، وأما أقوال

١٥٤ - العلائي: إجمال الإصابة ١ / ٨٠.

١٥٥ - هذا الحديث موضوع، لسان الميزان ٢ / ١١٨.

١٥٦ - العلائي: إجمال الإصابة ١ / ٧٨.

الصحابة إذا اختلفت فليست كذلك، لاختلاف مقاصدهم، وأن ذلك ليس صادراً عن متكلم واحد»<sup>١٥٧</sup>.

**هل يجوز إحداث قول ثالث في دية المرأة فيما دون النفس :**

قال التفتازاني - شافعي - : «مسألة إذا اختلفت الصحابة في قولين يكون إجماعاً على نفي قول ثالث عندنا، وأما في غير الصحابة فكذا عند بعض مشايخنا، وبعضهم خصوا ذلك بالصحابة رضي الله عنهم<sup>١٥٨</sup>.

وقال أبو سعيد الاصطخري - شافعي - في كتاب أدب القضاء: «وإذا كان من الصحابة خلاف في المسألة لم يجز لمن بعدهم الخروج عن أقاويلهم، لأنه محال أن يخرج الحق عن جميعهم، أو يشمل الخطأ كلهم.

وقيل: يجوز الخروج عن أقوالهم.

وقيل: «يتخير من غير دليل»<sup>١٥٩</sup>.

وذكر الزركشي: «نصوص الشافعي عند ذكر تحريم الفتوى بخلاف ما أفتى به الصحابة، ووجوب اتباعهم في فتاويهم، وألا يخرج من جملة أقوالهم، وأن الأئمة متفقون على ذلك»<sup>١٦٠</sup>.

وكان الحسن البصري وطائفة يقولون: «تعاقل المرأة الرجل حتى تبلغ النصف من ديته وتعود إلى النصف»<sup>١٦١</sup>.

ولم تأخذ بهذا الرأي المذاهب الفقهية.

١٥٧ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٧١ - ٧٦، والعلائي: إجمال الإصابة ٨١ - ٨٢.

١٥٨ - التفتازاني: شرح التلويح على التوضيح ٢ / ٨٦.

١٥٩ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٧١ - ٧٦.

١٦٠ - الزركشي: البحر المحيط ١ / ٦٥.

١٦١ - ابن أبي شيبة: المصنف ٦ / ٦٨، وابن قدامة: المغني ٨ / ٢١٥.

### حكم قول الصحابي إذا خالف القياس :

قال ابن القشيري<sup>١٦٢</sup> : وقد بنى الإمام - يعني إمام الحرمين الجويني - جملة كلامه على أن قول الصحابي فيما لا يقاس وفي المقدرات حجة؛ لأنه لا يتكلم بما يخالفه القياس الجلي إلا عن ثبت، والقاضي - يعني عبد الجبار المعتزلي - يأبى هذا أشد الإباء، ويقول: ربما ظن أنه محل الاجتهاد، وربما زل إذ ليس بمعصوم<sup>١٦٣</sup> .

قال ابن القيم: «حكم قول الصحابي إذا خالف القياس: فإن قيل: فما تقولون في قوله إذا خالف القياس؟ قيل: من يقول بأن قوله ليس بحجة فلهم قولان فيما إذا خالف القياس، أحدهما: إنه أولى ألا يكون حجة؛ لأنه قد خالف حجة شرعية وهو ليس بحجة في نفسه، والثاني: إنه حجة في هذه الحال، ويحمل على أنه قاله توقيفاً، ويكون بمنزلة المرسل الذي عمل به مرسله. وأما من يقول إنه حجة فلهم أيضاً قولان، أحدهما: إنه حجة، وإن خالف القياس، بل هو مقدم على القياس والنص مقدم عليه، فترتب الأدلة عندهم: القرآن، ثم السنة، ثم قول الصحابة، ثم القياس، والثاني: ليس بحجة، لأنه قد خالفه دليل شرعي، وهو القياس؛ فإنه لا يكون حجة إلا عند عدم المعارض، والأولون يقولون: قول الصحابي أقوى من المعارض الذي خالفه من القياس؛ لوجوه عديدة، والأخذ بأقوى الدليلين متعين»<sup>١٦٤</sup> . قال الزركشي: «قول

١٦٢ - هبة الرحمن عبد الواحد ابن القشيري أبو الأسعد خطيب نيسابور، توفي سنة ست وأربعين

وخمسة مئة (سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٤٣).

١٦٣ - الزركشي: البحر المحيط ٦/٢٩٥.

١٦٤ - إعلام الموقعين ٤/٩٣ - ٩٤.

الماوردي عن الشافعي إن رأيه في الجديد أن قياس التقريب إذا انضم إلى قول الصحابي كان أولى من قياس التحقيق»<sup>١٦٥</sup>.

### الاختلاف في دية المرأة فيما دون النفس:

إن الاختلاف في دية المرأة فيما دون النفس يرجع إلى اختلاف قول الصحابة فيها، وقد انحصرت في رأيين، وتعاملت المدارس الفقهية مع الرأيين وفق أصولها، وهي مناهج وضعتها للبحث في الأدلة الشرعية، فكان لازماً للباحث أن يحدد موقف هذه المدارس من قول الصحابي.

وقد تبين أن تصنيف دية المرأة في النفس يسري في الجناية عليها فيما دون النفس من الأعضاء التي ديتها هي دية المرأة كاملة، وتوجد قيود أخرى على الأروش المقدره الأخرى وهي ألا تتجاوز دية الأعضاء ثلث الدية، فإن لم تتجاوز فديتها كالرجل، وإن تجاوزت ثلث الدية تعود إلى النصف وهذا عند المالكية والحنابلة، وأما الحنفية والشافعية فيرون تصنيف أروش المرأة؛ فكما ينصف ما زاد عن الثلث؛ ينصف الثلث وما دونه أيضاً<sup>١٦٦</sup>، وهذا الخلاف بين المدارس الفقهية مرده إلى اختلاف قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت من ناحية مع قول علي بن أبي طالب<sup>١٦٧</sup> من ناحية أخرى في هذه المسألة، ولو صح الحديث: «عقل المرأة مثل عقل الرجل» لفصل في الخلاف بين الرأيين، ولكنه لم يصح. وقد خالف قول زيد بن ثابت القياس الصريح، وقول الصحابي

١٦٥ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٨٢.

١٦٦ - الفتاوى الهندية ٦ / ٢٤، والكيسانى: بدائع الصنائع ٧ / ٣١٠.

١٦٧ - البيهقي: السنن الكبرى ٨ / ٥٨.

إذا خالف القياس عند الأصوليين إما أن يومئ إلى أنه مبني على حديث مرفوع وإن كنا لا نعرفه، فيكون ذلك أدعى لقبوله ولا سيما إذا كان القول يتضمن حكماً مما لا مجال للاجتهاد فيه، كما هو شأن قول زيد بن ثابت عند من ظن ذلك، وإما أن يكون مخالفته للقياس أدعى إلى رده لأن القياس دليل شرعي في المذاهب الأربعة<sup>١٦٨</sup>، وخالف في كون القياس دليلاً الظاهرية والجعفرية. وعلى هذا فإن القول بأن رأي زيد بن ثابت حكمه الرفع هو قول ضعيف، ولو كان صحيحاً لكان دليلاً من السنة ولانقطع الخلاف بين الصحابة، ولما خالفه علي رضي الله عنه ومن تابعه، وبالطبع لا يمكن القول بأن الصحابة لم يعرفوا أن حكمه الرفع، ولم يعرف ذلك أحد من التابعين حتى انتبه إليه من بعدهم!!.

وتتضح الإشكالية في دية أصابع المرأة: فإن دية الإصبع للرجل والمرأة هي عشرة من الإبل؛ فإن قطعت ثلاثة أصابع للمرأة فإن ديتها ثلاثون من الإبل، وإن قطع الإصبع الرابع لا تكون ديتها أربعين من الإبل لأن ذلك يتجاوز ثلث الدية، وهذا منقول عن سعيد بن المسيب، ولما أنكر عليه ربيعة الرأي بقوله: «حين عظم جرحها واشتدت بليتها ونقص

١٦٨ - قال أبو حامد الغزالي: «وأما قول الصحابي إذا خالف القياس فهو متبع عندنا» (المنخول ٢٧٦/١)، وقال العلائي: «واحتج القائلون بأن قول الصحابي إنما يكون حجة إذا خالف القياس بأنه في هذه الحالة لا يكون قوله إلا عن توقيف إذ لا مجال للعقل في ذلك وإن كان له فيه مجال لكنه عدل عما يقتضيه القياس فعدوله عنه إنما يكون لخبر عنده فيه وإلا يلزم أن يكون قائله في الدين بالمشي من غير مستند وذلك يقدح في دينه وعلمه ولا ينبغي المصير إليه فيتعين اتباع قوله وهو قوي إلا أنه لا يقتضي أن لا يكون قوله حجة في غير هذه الصورة نعم إذا تعارض قول صحابي وقولنا بالترجيح كما سيأتي فيظهر أن القول المخالف للقياس يكون أرجح من الموافق له لهذا المعنى» (إجمال الإصابة ٧١).

عقلها!!» أجابته سعيد: «إنها السنة»<sup>١٦٩</sup>، وعقب ابن قدامة بقوله: «إنه لا يجدها في السنة».

١٦٩ - قال عبد العزيز البخاري: «وأصحاب الشافعي يقولون السنة نفل واظب عليه النبي عليه السلام فأما النفل الذي واظب عليه الصحابة فليس بسنة، وهو على أصلهم مستقيم فإنهم لا يرون أقوال الصحابة حجة فلا يجعلون أفعالهم أيضاً سنة وعندنا أقوال الصحابة حجة فتكون أفعالهم سنة؛ لأنها طريقة أمرنا بإحيائها... إلا أن إطلاق لفظ السنة يقع على سنة الرسول أو يحتمل سنته وسنة غيره. والحاصل أن الراوي إذا قال من السنة كذا فعند عامة أصحابنا المتقدمين - بقصد الحنفية - وأصحاب الشافعي وجمهور أصحاب الحديث يحمل على سنة الرسول عليه السلام، وإليه ذهب صاحب الميزان من المتأخرين وعند الشيخ أبي الحسن الكرخي من أصحابنا وأبي بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي لا يجب حمله على سنة الرسول إلا بدليل، وإليه ذهب القاضي الإمام أبو زيد والشيخ المصنف وشمس الأئمة، ومن تابعهم من المتأخرين.. والسلف كانوا يطلقون اسم السنة على طريقة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.. وإذا كان كذلك لم يدل على إطلاق لفظ السنة على أن المراد طريقة الرسول عليه السلام أو غيره، فلا يجوز تقييده بطريقته إلا بدليل.. واحتج الفريق الأول بأن الرسول هو المقتدى والمتبع على الإطلاق، فلنفس السنة على الإطلاق لا يحتمل إلا على سننه كما لو قيل هذا الفعل طاعة لا يحتمل إلا على طاعة الله وطاعة رسوله وأما إضافتها إلى غير الرسول فجاز لاقتدائه فيها بسنة الرسول فوجب أن يحتمل عند الإطلاق على حقيقته دون مجازء. وما ذكرنا من الحديث والإطلاق لا يلزم، لأننا لا نذكر جواز إطلاق هذا اللفظ على طريقة غير الرسول مع التقييد، وإنما نمنع أن يفهم من إطلاق اسم السنة غير سنة الرسول كذا في الميزان والمعتمد. وقولهم اللفظ مطلق فلا يجوز تقييده من غير دليل قلنا لا بد من تقييده إما بطريقة الرسول عليه السلام وإما بطريقة غيره فتقييده بالأولى أولى لما ذكرنا. ثم ذكر قول سعيد إنها السنة وعقب عليه بقوله: وهذا اللفظ إذا أطلق فالمراد به سنة الرسول عليه السلام ومراسيل سعيد عنده - الشافعي - مقبولة، فكان هذا بمنزلة حديث مسند فيجب العمل به. وحجتنا في ذلك ما ذكره ربيعة فإنه لو وجب بقطع ثلاثة أصابع منها ثلاثون من الإبل ماسقط بقطع الإصبع الرابعة عشرة من الواجب. تأثير القطع في إيجاب الأرض لا في إسقاطه (قال الباحث: في الأصل «لا تأثير» وقد حذف «لا» لأنها زائدة) فهذا شيء يحيله العقل، وقول سعيد إنه السنة محتمل يجوز أنه أراد سنة نفسه أو سنة غيره من الصحابة رضي الله عنهما، لأن التأمل في الدين لإثبات حكم أو استنباط معنى طريقة حسنة فيطلق عليه اسم السنة، كما يقال سنة العمرين، كما ذكرنا كيف وقد أفتى كبار الصحابة مثل علي وعمر رضي الله عنهما بخلافه (قلت: أما عمر فلا، وأما علي فنعم) وفي المبسوط: إنما روي نادر، مثل هذا الحكم الذي يحيله عقل كل عاقل لا يمكن إثباته بالشاذ النادر... والسنة تحمل على سنة الرسول عند الإطلاق. وقلنا لما كان هذا اللفظ محتملاً لا يصح الاحتجاج به. ومن قال من مشايخنا إن مطلق السنة محمول على سنة الرسول عليه السلام أجاب عن قول سعيد بأن السنة إنما تحمل على سنة الرسول إذا لم يقم دليل على أن المراد طريقة الغير، وقد قام هاهنا فإن أهل النقل خرجوه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه كذا قال عبد القاهر البغدادي من أئمة الحديث وإليه أشير في المبسوط فقيل: وقول سعيد إنه السنة يعني سنة زيد (كشفت الأسرار شرح أصول البرزوي ٢٠٨ / ٢ - ٢١١) قال ابن حزم: «وإذا قال الصحابي السنة كذا وأمرنا بكذا فليس هذا إسناداً ولا يقطع على أنه عن النبي ولا ينسب إلى أحد قول لم يروى أنه قاله ولم يقم برهانه على أنه قاله... وقد قال بعضهم السنة كذا وإنما يعني أن ذلك هو السنة عنده على ما أداه إليه اجتهاده» (ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام ٢٠٢/٢).

وقد سبق الإمام الشافعي (ت ٢٠٤) ثم ابن عبد البر<sup>١٧٠</sup> (ت ٤٦٣ هـ) ابن قدامة إلى هذا القول، ويعد قرون قاله الشوكاني<sup>١٧١</sup>، فهل هذا توارد خواطر؟!.

وقول سعيد إنها السنة قد يكون تفسيراً لحديث: «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث» هذا لو ثبتت صحة الحديث، ولم يصح، وتعقيب ابن قدامة يدل على رفضه لهذا التفسير وليس إنكار الحديث نفسه لأنه اعتمده<sup>١٧٢</sup>.

وقال ابن عبد البر: «وقول سعيد بن المسيب: هي السنة، يدل على أنه أرسله عن النبي ﷺ»<sup>١٧٣</sup>.

قال الشافعي: وكان مالك يذكر أنه السنة<sup>١٧٤</sup> وكنت أتابعه

١٧٠ - ابن عبد البر: الاستذكار ٤ / ٦٨ .

١٧١ - الشوكاني: نيل الأوطار ٧ / ٢٢٥ .

١٧٢ - ابن قدامة: المغني ٧ / ٧٩٨ .

١٧٣ - ابن عبد البر: الاستيعاب ٨ / ٥٦ .

١٧٤ - قال ابن حجر: «وحديث سعيد بن المسيب أخرجه أيضاً البيهقي، وعلى تسليم أن قوله: من السنة، يدل على الرفع فهو مرسل. وقد قال الشافعي فيما أخرجه عنه البيهقي إن قول سعيد: من السنة، يشبه أن يكون عن النبي ﷺ أو عن عامة من أصحابه ثم قال: وقد كنا نقول: إنه على هذا المعنى ثم وقفت عنه وأسأل الله الخير لأننا قد نجد منهم من يقول السنة ثم لاتجد لقوله السنة نفاذاً إنها عن النبي ﷺ والقياس أولى بنا فيها» (ابن حجر: تلخيص الحبير ٤/٢٥) وروى صاحب التلخيص عن الشافعي أنه قال: كان مالك يذكر أنه السنة وكنت أتابعه عليه وفي نفسي منه شيء ثم علمت أنه يريد أنه سنة أهل المدينة فرجعت عنه (ابن حجر: تلخيص الحبير ٤/٢٥)، وأطلق ابن السمعاني أن قول الراوي: من السنة كذا، حجة في مذهب الشافعي. قال: ثم إن كان الراوي صحابياً وجب العمل به، وإن كان تابعياً كانت روايته مرسلة، فحكمها حكم المراسيل، وكذا قال القاضي أبو الطيب في «شرح الكفاية»: قول التابعي من السنة كذا في حكم المراسيل، إن كان قائله سعيد بن المسيب فهو حجة، وإلا فلا. وعنه في باب صلاة الجمعة والعبيدين من تعليقه حكاية وجهين أصحابهما وأشهرهما أنه موقوف على بعض الصحابة، وتأتيهما: أنه مرفوع مرسل. وقال =

وفي نفسي شيء، ثم علمت أنه يريد سنة أهل المدينة فرجعت عنه»<sup>١٧٥</sup>.

(قال الباحث: والقائل هنا هو سعيد بن المسيب، فعلى أصول الشافعية يلزم الأخذ بقوله، لكن الشافعي عدل عنه إلى قول علي بعد أن تحرى مراد ابن المسيب من قوله إنها السنة فضلاً عن اعتبارات أخرى مثل تقديم قول أحد الخلفاء الراشدين المقرون بالقياس الصريح).

قال البيهقي: «قال الشافعي رحمه الله: لما قال ابن المسيب هي السنة أشبه أن يكون عن النبي، أو عن عامة من أصحابه، ولم يشبهه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لأنه لا يحمل الرأي، ولا يكون فيما قال سعيد السنة إذا كان يخالف القياس والعقل إلا علم اتباع فيما نرى - والله أعلم - وقد كنا نقول به على هذا المعنى ثم وقفت عنه<sup>١٧٦</sup>.

وأسأل الله الخيرة من قبل إنا قد نجد منهم من يقول السنة ثم لا نجد لقوله السنة نفاذاً بأنها عن النبي ﷺ، والقياس أولى بنا فيها. قال: ولا يثبت عن زيد إلا كذبته عن علي رضي الله عنهما. قال البيهقي: وروى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي «بإسناد لا يثبت مثله»<sup>١٧٧</sup>.

---

= بعض شراح «اللمع»: إن كان قائله صحابياً فهو حجة، وإن كان غيره من التابعين، فإن كان غير سعيد بن المسيب فليس بحجة قطعاً، وإن كان سعيد بن المسيب فهو حجة على المذهب. وكذا حكى ابن الصباغ في العدة: «الوجهان في قول سعيد ولا سيما الخلاف في قبول مرسله» وقال ابن عبد البر في «التقصي»: إذا أطلق الصحابي السنة، فالمراد به سنة النبي ﷺ، وكذلك إذا أطلقها غيره ما لم تضاف إلى صاحبها، كقولهم: سنة العمريين، ونحو ذلك.

١٧٥ - البيهقي: السنن الكبرى ٨ / ٥٦.

١٧٦ - ابن حجر: تلخيص الحبير ٤ / ٢٥.

١٧٧ - البيهقي: السنن الكبرى ٨ / ٩٦.

وإذا لم تثبت عن النبي سنة، فإن القول بحد الثلث وإنه إذا تجاوزته عقول المرأة نصفت هو رأي زيد بن ثابت، وليس حديث: (عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها)، ولو ثبتت صحة الحديث فهو دليل على اختلاف دية المرأة عن دية الرجل في النفس وما دونها؛ لأن تنصيف ما زاد عن الثلث إنما بني على تنصيف دية المرأة؛ فيكون الحديث مستنداً للإجماع على تنصيف دية المرأة؛ إذ لا معنى لقيد الثلث دون التنصيف.

وقد فسر الإمام مالك هذا الإشكال بقوله: «تعاقله فيما يكون فيه ثلث الدية فإذا بلغت ذلك كان عقلها في ذلك النصف من عقل الرجل»<sup>١٧٨</sup>.

وقد أراد الشوكاني حل استشكل ربيعة، فرأى أن دية الإصبع الرابع تكمل أولاً حد الثلث، وما زاد عن الثلث فإنه ينصف، وإن كان الشوكاني قد نصف دية الإصبع الرابع كلها (قلت: سبق ابن عبد البر إلى ذلك)<sup>١٧٩</sup>؛ والصحيح أن ينصف ما زاد عن الثلث منها، وقدره ستة من الإبل وثلثا بعير؛ فيكون لها ثلاثة وثلثون بعيراً وثلث<sup>١٨٠</sup>. ومعنى ذلك أن التنصيف يطال السدس فقط (سبعة عشر بعيراً إلا ثلثاً) الذي يكمل الثلث لتصبح ديتها نصف دية الرجل (أي خمسين بعيراً).

١٧٨ - ابن عبد البر: الاستذكار ٦٤/٨.

١٧٩ - قال ابن عبد البر: والسبب في ذلك أن سعيداً جعل التنصيف بعد بلوغ الثلث من دية الرجل راجعاً إلى جميع الأرض، ولو جعل التنصيف باعتبار المقدار الزائد عن الثلث لا باعتبار ما دونه فيكون مثلاً في الإصبع الرابعة من المرأة خمس من الإبل لأنها هي التي تجاوزت الثلث ولا يحكم بالتنصيف في الثلاث الأصابع فإذا قطع من المرأة أربع أصابع كان فيها خمس وثلثون ناقة لم يكن في ذلك إشكال (الاستذكار ٦٤/٨).

١٨٠ - عبد الكريم زيدان: الفصل في أحكام المرأة ٤٣٨/٥.

واتبع قول زيد بن ثابت من التابعين ومن بعدهم: سعيد بن المسيب وعروة وابن شهاب الزهري، ثم مالك وأصحابه والليث بن سعد، ثم أحمد وأصحابه، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وعطاء وقتادة، وروي ذلك عن النبي ﷺ من مرسل عمرو بن شعيب وعكرمة، ولم يصح الحديث.

والذي يبدو للباحث أن هذا الحكم كان شائعاً بين الصحابة، وعمل به عمر رضي الله عنه، ثم عدل عنه إلى القول بأن المساواة في جراحات الرجال والنساء في السن والموضحة وما سوى ذلك ينصف، وبهذا أمر قاضيه على الكوفة شريح، ولكن لم يرفعه أحد إلى النبي ﷺ من طريق صحيح، واحتار الإمام الشافعي في قول الإمام مالك: «إنها السنة» فظن أنه يعني سنة النبي ﷺ، كما هو الأصل في مثل هذه العبارة عند أهل العلم، ثم تبين له أنه يعني سنة أهل المدينة، فلم يلتزم بقول زيد بن ثابت وسعيد ابن المسيب، وعدل عنه إلى قول علي ومن تبعه، وهو الموافق لأصله إذا اعتضد قول الصحابي بالقياس، كما استقر عليه رأيه في الجديد.

ويمكن الاستئناس بقول النووي<sup>١٨١</sup> في «التقريب»: إن الذي قاله الشافعي في الجديد واستقر عليه مذهبه، وحكاه عنه المزني فقال في الجديد: أقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس<sup>١٨٢</sup>. ويقول ابن الرفعة في المطلب: حكى القاضي الحسين وغيره من أصحابنا عن الشافعي أنه

١٨١ - النووي: مؤلف كتاب التقريب.

١٨٢ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٦١ - ٦٢ .

يرى في الجديد أن قول الصحابي حجة إذا عضده القياس. وكذا حكاه ابن القطان في كتابه فقال: نقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس. انتهى.

وكذا قال القفال الشاشي في كتابه، فقال: قال في الجديد: إنه حجة إذا اعتضد بضرب من القياس يقوى بموافقته إياه<sup>١٨٣</sup>.

ويوضح العلائي - وهو شافعي - كيفية التعامل مع أقوال الصحابين إذا اختلفا - كما هو الحال في مسألتنا -: «وإن قلنا إن قول الصحابي حجة فهما حجتان تعارضتا، فيرجح أحد القولين على الآخر بكثرة العدد، فإن كان على أحد القولين أكثر الصحابة، وعلى الآخر أقلهم فما عليه الأكثر، فإن استويا في العدد قدم الأئمة، فإن كان على أحدهما إمام وليس على الآخر إمام قدم الذي عليه الإمام لقوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»<sup>١٨٤</sup> فإذا التزجيج بين القولين المختلفين بين الصحابة يكون دليل خارج عنها، ومن هنا رجح الشافعي بينهما بالقياس، إذ لم يجد مرجحاً من المرجحات الأخرى التي ذكرها العلائي.

وقد احتج ابن القيم بحديث عقل المرأة، ودافع عن رأي المالكية والحنابلة بقول سعيد ابن المسيب إنها السنة<sup>١٨٥</sup>، معتمداً على رواية النسائي لحديث (عقل المرأة) على أنه ضمن حديث عمرو بن حزم، ولم ينتبه إلى أنه أدرج فيه خطأ، وليس منه (قال ابن الملقن: إسناده

١٨٣ - الزركشي: البحر المحيط ٨ / ٦١.

١٨٤ - العلائي: إجمال الإصابة ج: ١ ص: ٨٠.

١٨٥ - ابن القيم: إعلام الموقعين ٢ / ١٦٩.

ضعيف)<sup>١٨٦</sup> أما قول علي - رضي الله عنه - فهو مبني على القياس الصريح على الإجماع الصحيح، فإجماع الصحابة ثابت على أن دية المرأة نصف دية الرجل، والقياس يقتضي تنصيف ديتهما فيما دون النفس.

قال الباحث: والظاهر من هذه المسألة وغيرها أن الشافعي في الجديد يقدم القياس على قول الصحابي مالم يكن إجماعاً<sup>١٨٧</sup> - حسب استقرار كبار فقهاء المذهب -، وفي هذه المسألة اعتضد قول علي بالقياس الصريح فضلاً عن كون علي من الخلفاء الراشدين المأمور باتباع سنتهم، وإن قول عمر وزيد بن ثابت ليس حجة على علي رضي الله عنه، كما هو ظاهر من اتفاق الأصوليين.

### شروط تساوي الديات:

قال ابن عبد البر: «أجمع العلماء على أن ديات الرجال شريفهم ووضيعهم سواء إذا كانوا أحراراً مسلمين، وكذلك ذكور الصبيان في دياتهم كأبائهم أي الطفل والشيخ في ذلك سواء، وكذلك الطفلة كأمتها في ديتها»<sup>١٨٨</sup>

### وقت أداء الدية:

تقسم دية المرأة فتؤدى في ثلاث سنوات وهو أحد القولين عند الحنابلة، وعند الحنفية إن دية المرأة يجب منها في العام الأول قدر ثلث الدية وباقيها في العام الثاني<sup>١٨٩</sup>

١٨٦ - خلاصة البدر المنير ١/٢٧١ وانظر كلامي عليه في هذا البحث.

١٨٧ - لا يكون إجماعاً إذا لم ينتشر، ولم يعرف له مخالف كما في أصله رقم ٥.

١٨٨ - ابن عبد البر: التمهيد ١٧ / ٣٥٧.

١٨٩ - ابن قدامة: المغني ٧ / ٧٦٨ - ٧٦٩.

## تساوي دية الجنين ذكراً وأنثى:

اتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة سواء أكان ذكراً أم أنثى، لأن السنة لم تفرق بينهما كما يقول ابن قدامة<sup>١٩٠</sup>، وقيل لأن جنس الجنين قد يخفى في الأشهر الأولى للحمل<sup>١٩١</sup>.

إن جميع فقهاء المسلمين يتفقون على أنه بعد الشهر الرابع يحرم الإجهاض إلا إذا كانت هناك ضرورة قصوى.. ومع أنه هناك آراء فقهية متعددة في المسألة، فإن النظر الصحيح يتجه إلى منعه في أي دور من أدوار الحمل<sup>١٩٢</sup>.

١٩٠ - ابن قدامة: المغني ٧ / ٨٠٠.

١٩١ - صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ١٧٦، ومغني المحتاج ٤ / ١٠٣.

١٩٢ - وثيقة مؤتمر السكان والتنمية (رؤية شرعية) ١٤١٥هـ، الدكتور: الحسيني سليمان جاد» كتاب الأمة، العدد: ٥٣، ص: ١٠٤.